جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان:

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية

(٢٠٠٠- ٢٠١٤)

The Role of Political Parties in Algeria foreign Policy Design

(٢٠٠٠- ٢٠١٤)

من إعداد الطالبة

هناء شاطري

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

الرقم الجامعي

١١٢٠٦٠٠٠٠٦

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

العام الجامعي ٢٠١٤- ٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أفوض أنا الطالبة هناء شاطري – جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات والأشخاص والمؤسسات والهيئات عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: هناء شاطري

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية

(٢٠٠٠- ٢٠١٤)

The Role of Political Parties in Algeria foreign Policy Design

(٢٠٠٠- ٢٠١٤)

من إعداد الطالبة

هناء شاطري

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ.د. محمد عوض الهزايمة ، مشرفاً ورئيساً	.....
د. صايل السرحان ، عضواً	.....
د. عاهد المشاقبة ، عضواً	.....
د. مازن العقيلي، عضو من الخارج	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

العام الجامعي ٢٠١٤- ٢٠١٥

نوقشت وأوصي بإيجازها بتاريخ .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـداء

إلى بلدي الجـزائر

إلى بلدي الثاني الأردن الشقيق

إلى التي رسمت بحنانها طريقي ولا تزال، والتي كللت بدعائها سماء رحلاتي ولا تزال،

إلى التي كلما فكرت في حق تعبها، أحسن أنني أنكسر بطيء أمام مستحيلات ذلك. . .

أمـي أطال الله في عمرها

إلى اللذي علمني حروف الحياة الأولى فاض علي كبريائه بحنانه وعطائه وتشجيعه الدائم. . .

أبـي رفيق أطال الله في عمره وجمعني به

إلى جميع إخوتي هاني وسيف الدين اللذين كانوا لي سنداً وخير معين،

واللذين ضحوا من أجلي لبلوغ هدفي وإنجاز رسالتي وفقهم الله ونور دربهم

إلى زوجـي الحبيب خلدون العتوم اللذي طالما ساندني وساعدني ووفر لي كل

الدعم والتشجيع وفقه الله ونور دربه

إلى كل الأخوان و الأخوات اللذين جمعني بهم القدر في جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة،

ومن يعرفني، والذين وقفوا إلى جانبي من قريب أو بعيد

لكم جميعاً أهدي عملي هذا . . . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـــــــكر

الحمد لله الذي هدانا للعلم وسهل لي إنجاز هذا العمل المتواضع فله الشكر والثناء على النعمة التي لا تقدر ولا تحصى، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

إن عملي في موضوع هذه الرسالة قد أوجب علي العرفان وحفظ الجميل والشكر لكل من جعل كل عسر يسرا، وفي هذا المقام أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى مشرفي واستاذي القدير والفاضل **الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة**، واللذي كان له الفضل والدور الأكبر لتعاونه وحرصه في أن تخرج هذه الرسالة إلى حيز الوجود وبالصورة التي هي عليها الآن، وفي سبيل ذلك لم يبخل علي بالمعلومة والتوجيه وتقديم الملاحظات والنصح وإرشادي إلى المراجع القيمة التي أفادتني في موضوع بحثي، وأشكره أيضاً على تواضعه وسعة صدره، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية الأجلاء بمعهد بيت الحكمة، اللذين كان لهم الفضل في تعليمي وبلوغي هذا المستوى من العلم، وكل الاحترام والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة وعلى آرائهم القيمة والسديدة التي تثري العلمية لهذا العمل، كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري إلى السفارة الجزائرية على العناية التي أحاطتنا بها طيلة فترة دراستنا.

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص..... ح

المقدمة ١

أهمية الدراسة: تبرز اهمية الدراسة في جانبين هما: ٤

إشكالية الدراسة وأسئلتها: ٥

فرضيات الدراسة..... ٧

متغيرات الدراسة ٧

مفاهيم الدراسة ٧

الأحزاب السياسية ٧

حدود الدراسة ٨

منهجية الدراسة ٩

الدراسات السابقة..... ١١

الفصل الأول : الأحزاب والظاهرة الحزبية الجزائرية..... ١٥

المبحث الأول: الأحزاب السياسية: المفهوم والوظائف..... ١٧

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية ١٨

المطلب الثاني: الوظائف والمهام الحزبية..... ٢٣

المبحث الثاني : الظاهرة الحزبية الجزائرية..... ٢٦

المطلب الأول: النضال الحزبي والنشاط السياسي الجزائري ٢٨

المطلب الثاني: بروز الظاهرة الحزبية الجزائرية ٣٨

الفصل الثاني : السياسية الخارجية والمحددات الحزبية..... ٤٦

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المفهوم والأهداف..... ٤٨

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... ٤٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثاني : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ٥٣
أولاً: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:..... ٥٣
ثانياً: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ٥٤
أ. ضبط الحدود مع الدول المجاورة..... ٥٤
ب. مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: ٥٥
ج. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: ٥٦
د. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:..... ٥٧
هـ- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ٥٩
المبحث الثاني : المحددات الحزبية وصناعة السياسة الخارجية: الداخلية والخارجية ٦١
المطلب الاول: المحددات الحزبية الداخلية..... ٦٢
المطلب الثاني: المحددات الحزبية الخارجية..... ٦٦
الفصل الثالث : الأحزاب الجزائرية وصناعة القرار الخارجي..... ٧١
المبحث الأول: الأحزاب الجزائرية ودوائر صنع القرار الخارجي ٧٣
المطلب الأول: الدوائر الرئيسية في صناعة القرار ٧٤
أولاً: دائرة مؤسسة الرئاسة: ٧٤
ثانياً: دائرة المؤسسة العسكرية: ٧٨
المطلب الثاني: الدوائر الثانوية في صناعة القرار..... ٨٤
أولاً: الدائرة التشريعية:..... ٨٤
ثانياً: دائرة رئاسة الحكومة :..... ٨٦
ثالثاً: دائرة وزارة الخارجية..... ٨٧
أولاً: الاتجاه الوطني المحافظ:..... ٩٠
ثانياً: الاتجاه الوطني الإسلامي: ٩٠
ثالثاً: الاتجاه الوطني الديمقراطي..... ٩٠
المبحث الثاني: الأدوار المحدودة للأحزاب الجزائرية في السياسة الخارجية..... ٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الدور الجبري والمعارض ٩٤
أولاً: الدور الجبري:..... ٩٤
ثانياً: الدور المعارض:..... ٩٥
المطلب الثاني: الدور التوافقي والأزموي..... ٩٧
أولاً: الدور التوافقي ٩٧
ثانياً: الدور الأزموي: ٩٨
الخاتمـــة ١٠١
أولاً: الاستنتاجات..... ١٠١
ثانياً: التوصيات ١٠٣
قائمة المراجع ١٠٤
الكتب باللغة العربية ١٠٤
المراجع باللغة الأجنبية: ١١٤
مواقع الإنترنت:..... ١١٦
ABSTRACT ١١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية

(٢٠٠٠- ٢٠١٤)

إعداد الطالبة: هناء الشاطري

الإشراف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

الملخص

هدفت الدراسة بيان دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الواقعة من (٢٠٠٠-٢٠١٤)، هذا وكانت إشكالية الدراسة في مضمونها تدور حول سؤال رئيس مفاده: إلى أي مدى تسهم الأحزاب السياسية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية؟، وأما فرضية الدراسة الرئيسة فكانت: "أن الدور الذي تقوم به الأحزاب الجزائرية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية هامشياً بل يكاد أن يكون معدوماً"، ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

هذا وقد توصلت الدراسة غلى صحة الفرضية، والإجابة على إشكاليتها، وقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الأحزاب السياسية في الجزائر يكاد أن يكون دورها في صناعة السياسة الخارجية معدوماً، وأن السياسة الخارجية الجزائرية شخصائية، وإن الأحزاب السياسية فقدت دورها في صناعة القرار الخارجي نتجية الضعف الذي دب في أوصالها، وعدم وجود قواسم مشتركة للتعاون والوحدة فيما بينها، وخاصة تلك الأحزاب الخارجية عن إطار الحزب الحاكم والائتلاف الذي يدور في فلك هذا الحزب، كما إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تشكل جماعة ضغط على صانع القرار، لكون الدستور الجزائري أعطى صلاحيات واسعة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

لرئيس الجمهورية الذي لدية الأغلبية في البرلمان والتي من خلالها توافق على ما يريد، إن هذه الاستنتاجات أوصلتنا إلى توصيات أهمها: ضرورة إعادة البناء الحزبي الجزائري بحيث تلتقي الأحزاب على قاعدة مشتركة لتشكل من خلالها وحدة تجعل من نفسها قوة لا يستطيع صانع القرار تخطيها، وأن تقترب الأحزاب السياسية شيئاً فشيئاً من صانع القرار، وذلك لتسويق ما تريد من قرارات، كأن تشارك في الانتخابات لكي على الأقل تراقب ما يجري تحت قبة البرلمان، كخطوة أولى تبني عليه خطوات أخرى ليكون لها شأن كبير في صناعة القرار الخارجي الجزائري.

الكلمات الدلالية: الدور، الأحزاب السياسية، السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تسعى الشعوب والمجتمعات منذ الازل، الى بلوغ ما يوفر ويحقق لها الأمن والاستقرار، حيث استطاعت المجتمعات البشرية في تطورها ان تعيد النظر في بعض المسلمات الموروثة عن القرون السابقة، أين تعتبر سلطة الملك المطلقة كإحدى دعائم النظام الغربي في القرون الوسطى، واحدى المسلمات التي اعيد النظر فيها مع بداية بعض افكار سياسية روجها مفكرون في مجالات مختلفة كان لها الأثر البارز في احداث تغيرات وتحولات كبيرة وعميقة في الحياة السياسية والمجتمعية، وكان اهمها التحولات الى نمط سياسي جديد يكون فيه للبرلمان الدور الأساسي.

ويعتبر تجسيد البرلمان السيد بداية لحياة سياسية جديدة، تمثلت في إعادة توزيع الأوراق على مستوى قاعدي، بإدراج فئات جديدة في ظهور اليات جديدة، تسير الحياة السياسية، حيث شكلت اللجان المكلفة بهيكلة اصوات الناخبين اولى هذه الاليات، ويرجع ظهور هذه اللجان الى الدور الذي قامت به المجموعات البرلمانية لتوطيد نفوذها على الحياة السياسية، وساهم التنسيق بين هذه الاليات تدريجيا في ظهور الأحزاب السياسية التي يعبر ظهورها عن بداية عهد جديد هو عهد الديمقراطية التمثيلية.

ولقد صارت الأحزاب السياسية تشكل ركنا اساسيا من أركان النظم الديمقراطية فأداء الأحزاب ينعكس سلبا أو ايجابا على الحياة السياسية وعلى التطور الديموقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي، الذي يعتبر انعكاسا للنظام الحزبي السائد في الدولة، هذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على التعددية الحزبية وموقعها وتأثيرها في النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث والعالم العربي، والساعية للاصلاح السياسي وعملية الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره، فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين ارائهم، وضمان الانتقال السلمي للسلطة والرقابة على أعضاء الحكومة.

ولكن في السنوات الأخيرة شهد العالم عددا من المتغيرات الأساسية طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، لقد اثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم الى الحد الذي يبرر القول بأننا نعيش عالما جديدا يختلف كل الاختلاف عن سابقه، أين بلغ الانفتاح والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ذروته من خلال العولمة عامة والتحول الديمقراطي خاصة، حيث أصبح هذا المبدأ أساس تصنيف الدول وتقدمها دولة ديكتاتورية، نظم شمولية أو دول ونظم حكم ديمقراطية ومكانة اية دولة في مستوى الساحة الدولية واعتراف الدول الأخرى بها وبمكانتها يكون على أساس ديمقراطية هذه الدول ومدى اعترافها بالتعددية السياسية والحزبية ومكانة الأحزاب في هذه الدولة. فأصبحنا بفعل هذه المعطيات نعيش واقعا بسمات عصر جديد تشكل الأحزاب ركيزة أساسية وتمثل رافدا اساسيا من روافد التقدم والبناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة.

ولكن اليوم الأحزاب السياسية انتقلت من عامل أو هدف الوصول الى السلطة والمشاركة فيها كمرجع ومبدأ اساسي ومحوري واستراتيجي الى هدف أو عامل محرك يقود التنمية وبلورة حاجات ومطالب الأفراد وحل مختلف مشاكلهم، فأصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة وبرنامج تسعى لتنفيذه، حيث تؤثر في الكثير من القرارات الحكومية الهامة التي من شأنها الإجابة على الكثير من الأسئلة الكبرى التي تطرحها نظرية المشاركة السياسية في معظم النظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية النيابية. فالأحزاب السياسية هي هيئات لمشاركة الأفراد في الشؤون العامة بما تسيره الأفراد العاديين من وسائل مؤثرة وفعالة، تمكنهم من توظيف امكانياتهم وجهودهم في قوة سياسية ذات فعالية وتأثير كبير وقوي على السلطات الحاكمة في الدولة، فالافراد يتحدون لانهم يدركون ان المواقف الجماعية تلفت نظر الحكومة، وتثير اهتمامها بصورة ايسر من المواقف الفردية. وهذا كله يؤثر في تحديد اتجاهات الأحزاب السياسية ونموها وتطورها ولهذا غدت تتصارع وتتنافس من اجل امتلاك المستقبل.

وبهذا الصدد أدركت البلدان المتقدمة هذه المسألة مبكرا واخذت تتعامل مع الأحزاب بدرجة كبيرة من الاهمية والجدية، واصبحت تشكل لديها عامل واداة والية ووسيلة للوصول الى حل مشاكل الأفراد والتعرف على مطالبهم وحاجاتهم، كما رسخت لديها ثوابت في اعتماد الأحزاب واستخدامها كشرط في عمليات رسم السياسات وتحديد اتجاهات التطور واتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا والازمات المحلية والدولية عكس الدول النامية والعربية عموما التي لم تدرك أهمية هذا الموضوع الا مؤخرا، حيث فهمت واعترفت ان فعالية ونجاعة السياسات الخارجية يتوقف على دور الأحزاب السياسية من خلال الوظائف والمعلومات التي تقدمها والتي تعتبر بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيون عند صنعهم للسياسات الخارجية، خاصة فيما يخص النهوض بعملية التنمية والتحديث، وفي مجرى التطبيق العملي لهذا التوجيه سعت الجزائر الى ادخال اصلاحات هيكلية فيما يخص إنشاء وتنظيم الأحزاب السياسية وطرق واليات مشاركتها في الحكم، وكذا مدى اعتمادها على حاجات ومشاكل ومطالب الأفراد في المجتمع في تحديد المشكلات ورسم السياسات الخارجية واتخاذ القرارات ووضع الخطط والبرامج.

وانطلاقاً من المتطلبات التنموية ومقتضيات الحياة الديمقراطية في الجزائر وادراكا تاما بضرورة الاهتمام الجدي بالأحزاب في عملية السير نحو الديمقراطية، وكذا إعادة وضع خطط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البناء الوطني على مسار التطور الديمقراطي، فهل ادى هذا الى تكوين وعي جديد تجاه الأحزاب واهميتها في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؟ وهل ترسخ في إطار هذا النهج الديمقراطي ممارسة كافة الحقوق السياسية والفكرية، بما في ذلك ممارسة حرية الرأي والنقد والبحث والدراسة والتقييم؟ فإذا كان تعدد الأحزاب من خلال ايديولوجيتها واتجاهاتها في ظل علانية السياسات والاهداف والخطط والبرامج، يسمح لكل فرد الحصول على المعلومات والحقائق ودراستها وتداولها والاستفادة منها كجزء مكمل للعمل الديمقراطي وضرورية حيوية لممارستها بدراسة تامة، فهل انعكس هذا المسعى في الجزائر باتخاذ مجموعة من القرارات تخص وضع قوانين للأحزاب والقوى السياسية عامة على مختلف المستويات لترشيد فعالية وكفاءة السياسات الخارجية؟

وهل ادى إذن العودة الى الشرعية الدستورية والمسار الانتخابي بعد اجراء الانتخابات الرئاسية التعددية سنة ١٩٩٥ واقرار دستور ١٩٩٦، واجراء الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٧ الى تفعيل دور الأحزاب في رسم السياسات الخارجية واتخاذ القرار مع العلم ان الجزائر عاشت في هذه الفترة مرحلة انتقالية شهدت خلالها بداية الحوار وعرفت تحسنا ملحوظا في وضعها الامني، وصاحب هذا الوضع كله تحولات كبيرة على مستوى النظام السياسي.

أهمية الدراسة: تبرز اهمية الدراسة في جانبين هما:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية، كونها تبين المدى الذي تلعبه الأحزاب داخل مؤسسة النظام السياسي الجزائري، بالإضافة إلى المدى الذي تعطي الدولة الجزائرية الحرية وفق النصوص الدستورية التي تحكم الحكومة الجزائرية، وهذا مؤشر ومعيار يشير إلى المدى الذي تتمتع به الدولة المغربية من ديمقراطية، لكون الحرية تعد عاملاً أساسياً تبعث في نفوس المهتمين بتطبيق الديمقراطية مدى ما يكتنف مسيرة النظام من العمل الديمقراطي، بالإضافة إلى أن أهمية الدراسة العلمية تكمن في كونها تحاول بحث دور الأحزاب السياسية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسم السياسة الخارجية والوقوف على هذا الدور يعد بمثابة مؤشر ديمقراطي يجب العمل على تضخيم فوائده من أجل مواطن والوطن الذي يسعى لخدمته ويتفانى في الذود عنه.

الأهمية العملية: تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية إعطاء المواطنين دفعة للانضمام للأحزاب، وذلك من أجل خلق الحكومة البرلمانية مستقبلاً، والتي بدون تنشيط الأحزاب وفق هذا التصور لن تقوم مثل هذه الحكومات، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية إذا ما تم التوافق بينها ستقوم الحكومة البرلمانية، وهذا ما يجعل مثل هذه الدراسات تشكل بمثابة حافز لإنشاء أحزاب جديدة، و تنشيط الأحزاب القائمة، هذا على ساحة الدول النامية والجزائر دولة منها، أما في الدول الأخرى غير النامية. فإن الحكومات البرلمانية قائمة.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

في سبيل التعرف على دور واهمية الأحزاب السياسية في وضع وتوجيه السياسات الخارجية، وكذا مدى تلبية حاجات ومطالب الأفراد في اتخاذ القرارات في الجزائر، من خلال دور الأحزاب الموجودة في السلطة والمعارضة، والقائمة على بلورة السياسات الخارجية الوطنية. إن إشكالية الدراسة طرح تساؤل محوري وهو: الى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية، سواء تلك التي وصلت الى السلطة أو الموجودة في المعارضة في صنع السياسة الخارجية في الجزائر من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٤؟

هذا نتج عن هذا السؤال المحوري عدة اسئلة فرعية هي:

١. ما الظاهرة الحزبية الجزائرية
٢. ما السياسة الخارجية ومحدداتها الحزبية
٣. ما الدور الذي تلعبه الأحزاب الجزائرية في صناعة القرار الجزائري الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية هي: إن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في مجال رسم السياسة الخارجية الجزائرية هامشياً بل يكاد أن يكون معدوماً.

كما يمكن أيضا الاعتماد على فرضيتين فرعيتين هما:

١- تعتبر الأحزاب السياسية مشاركا وصانعا ومنفذا ومقيما للسياسة الخارجية من خلال تواجدها في السلطة التشريعية والتنفيذية أو بقائها في المعارضة خارج النظام.

٢- احتكار دوائر أخرى كدائرة الرئاسة صاحبة السلطة رسم السياسات الخارجية حال دون مشاركة الأحزاب السياسية بشكل فعال.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** الأحزاب السياسية
- **المتغير التابع:** السياسة الخارجية.

مفاهيم الدراسة

١. تقتضي المنهجية العلمية للدراسة للتعريف بالمفاهيم الأساسية لها ويبرز هنا مفهومين نقوم بتعريفهما.

الأحزاب السياسية

هناك عدة تعرفات تناولت الأحزاب السياسية بالتعريف فيها:(الأحزاب هي أي تنظيم يعين المرشحين للانتخابات لدخول الهيئات التشريعية). وعرفت:(بأنها التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية.(هوريو، ١٩٨٨: ٣٥)، وعُرف الحزب السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنه: " الجماعة من الناس لهم نظام وأهداف ومبادئ يلتفون حولها ويدافعون عنها ويسعون لتحقيقها عن طريق الوصول الى السلطة أو الاشتراك فيها(عجيلة، ٢٠١١: ١٧).

وبناءً على هذا فإننا نرى بتعريف الحزب السياسي:" انه مجموعة منظمة من الأفراد يجمعهم هدف وفكر مشترك يسعون للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها بغية تحقيق تلك الأهداف ونشر ذلك الفكر".

السياسة الخارجية:

هناك عدة تعريفات عرفت بها السياسة الخارجية نشير إلى بعض منها:

فقد عرفت السياسة الخارجية بأنها: تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"(الهزايمة، ٢٠٠٥: ٣٧)، تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".(المنوفي، ١٩٨٨: ٣٥). لذا فإننا نرى بالسياسة الخارجية أنها: "الأفعال وردود الأفعال التي تتلقها الدولة من الفعل الخارجي وتقوم بدورها بأفعال لتضخيم إيجابياتها وتفادي سلبياتها.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: في هذه الدراسة تم التركيز على الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٤)، لأن الفترة التي عرفت فيها الجزائر نوعا من الاستقرار خاصة على المستوى الامني، وظهور أحزاب التحالف الرئاسي، وهذه الفترة أيضا عرفت استمرارية لعهد رئيس جمهورية واحد، ومن ثم التمكن، وبروز أكثر من تقييم السياسة الخارجية والمتخذة في هذه الفترة من قبل رئيس الجمهورية ودور الأحزاب السياسية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة التي بدا دورها في رسمها وتنفيذها وتقييمها محدوداً، وكذا دورها في اتخاذ القرار وصنعه.

إن هذه الدراسة معنية في بيان دور الأحزاب في السياسة الخارجية الجزائرية بداية من عام ٢٠٠٠ ولعدة أسباب أهمها: إن النشاط الحزبي المنظم بدءاً مع بداية هذا العام وإن كانت له جذور سابقة، أضف أن الدور المعارض الذي تقوم به الأحزاب قد ظهر واضحاً جلياً مع بداية هذا العام، وكذلك قيام الدولة برد فعل قائم على تهميش دور الأحزاب إلا تلك الأحزاب التي تدور في فلك حزب السلطة، وأما عام ٢٠١٤ اعتبرت نهاية الدراسة.

الحدود المكانية: إن حدود هذه الدراسة المكانية تتعلق بالإطار المكاني الجزائري، وخاصة فيما يخص دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات الخارجية.

منهجية الدراسة

سنستخدم في هذه الدراسة من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة خطأ الفرضية على منهج صنع القرار. وصاحب هذا المنهج: ريتشارد سفايدر وبراهام اليسون، وتقوم دراسة هذا المنهج على البيئة الداخلية والخارجية لصناع القرار، ومن ثم تحليل الوحدة القرارية واعتماد القرار على ضوء الأفضل على ضوء ذلك.

مقومات (ركائز وتعويض المنهج).

١. دراسة البيئة الداخلية من حيث:

أ. السكان قيمهم، اتجاهاتهم، طوائفهم.

ب. الثروات المعدنية باختلاف أنواعها.

ج. الإنتاج الزراعي.

د. التقدم التكنولوجي والعلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه. القوة العسكرية.

٢. البيئة الخارجية لنفس معايير البيئة الداخلية السالفة الذكر.

٣. البيئة الخارجية للنظام (وهذا النظام الدولي ذات الصلة).

ج. كيفية توظيف المنهج:

يساعد هذا المنهج في الربط بين متغيرات الدراسة بشكل يساعد على عمليات الوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ.

وبالتالي الوصول إلى نتائج أقرب إلى الدقة والموضوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

ان اختيارنا لهذه الدراسة جاء بعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة تتعلق بالأحزاب السياسية والسياسات وعن ادبيات الدراسة التي تتعلق بالجانب المفاهيمي والعلمي والاكاديمي استطعنا الحديث بما يلي:

دراسة (لينده، ٢٠٠٠) والمعنونة بـــ: "المعارضة السياسية الجزائرية مع التركيز على التعددية الحزبية"، هدفت الدراسة بيان دور المعارضة السياسية من خلال التعددية الحزبية، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: إن المعارضة التعددة الحزبية لها دور كبير في المعارضة السياسية الجزائرية، وقد أوصلت الباحث الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن المعارضة السياسة لها من الإيجابيات الكثير في بيان الخلل للسلطة السياسية الحاكمة، وأن التعددية السياسية لها من الإيجابيات ما تجعل التفاعل السياسي نشط على الساحة الداخلية الجزائرية، كما أوصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: إن المعارضة يجب أن تكون معارضتها بناءة، حيث تضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وان الأحزاب السياسة على اختلافها يجب أن تضع هذه المصلحة فوق كل اعتبار، لكون الدولة مركب إذا غرق في بحر الفوضى والأضطراب غرقت معه الأحزاب نفسها.

دراسة (طاهر، ٢٠٠١) والموسومة بـــ: "الثقافة السياسية ومسألة التعددية الحزبية في الجزائر"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر ثقافة السياسة في مسألة التعددية الحزبية في الجزائر"، هذا وقد ثبتت الدراسة خطأ الفرضية حيث أن هناك أثر واضح للثقافة السياسة في التعددية الحزبية، وقد أوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: الثقافة السياسة لها دورمهم في الثقافة الحزبية، كما أن التعددية الحزبية لم يكن لها وجوه بلا ثقافة سياسة، وقد كانت هناك عدة توصيات أهمها: إيجاد مؤسسات تعنى بالثقافة السياسية داخل القطر الجزائري، تشجيع البحث في مادة الثقافة السياسة، وتنظيم دور الأحزاب للاستفادة من هذه الثقافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (لعروسي، ٢٠٠٤): والموسومة بـــ: السلطةالتشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية" وهدفت الدراسة إلى بيان الدور الحزبي في السلطة التشريعية، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: أن التعددية الحزبية في الجزائر ذات دور هامشي في داخل السلطة التشريعية، هذا ومدا وصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات هي: أن التعددية الحزبية لم تستطع حصد مقاعد نيابية ذات تأثير على قرارت السلطة التشريعية، كما أن التعددية الحزبية مختلفة التوجهات في المجلس التشريعي لذلك يكون تأثيرها ضعيف، هذا و كانت عدة توصيات جاءت بها الدراسة: ضرورة توحد الأحزاب عند اتخاذ قرارات ذات علاقة بدور الأحزاب على الصعيد الداخلي والخارجي.

دراسة (ناجي، ٢٠٠٦) بعنوان: النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية. يعالج من خلاله اشكالية انتقال النظام السياسي الجزائري من الاحداية الى التعددية السياسية فيتعرض الى طبيعة النظام السياسي، ويذكر تأثير كل من الحزب الجيش، الرئاسة على النظام السياسي الجزائري، لينتقل الى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية التحول، واهم مظاهر واسباب هذا التحول كما تطرق أيضا الى المرحلة الانتقالية والعودة الى الشرعية الدستورية وتأثير التعددية الحزبية على المؤسسات السياسية، وفي دراستنا نقوم بإظهار كيفية تأثير التعددية الحزبية وبالتحديد الأحزاب السياسية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ على المؤسسات السياسية والمتمثلة أساسا في السلطة التشريعية، التنفيذية، وكذا أحزاب المعارضة في صنع القرار ورسم السياسات الخارجية والعوامل المؤثرة في ذلك في نفس الفترة.

دراسة (توازي، ٢٠٠٦) بعنوان: الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة، الممارسة، المستقبل: والذي تناول فيها نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في الدول الغربية والعربية وعلاقاتها بالديمقراطية وايضا تطرق الى التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب في الجزائر، حيث تناول أيضا بنوع من التحليل الوضع الازموي والرهانات الحالية والمستقبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لظاهرة الأحزاب في الجزائر حيث توصل الى ان الحياة السياسية في الجزائر تستند الى أحزاب سياسية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا، وهذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما، والثقافات السائدة فيه، كالقبلية والعروشية والجهوية، بالإضافة الى علاقات القرابة، وكل هذه معوقات تقف أمام تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفعاليتها في الحياة السياسية وقدرتها على صياغة برامج سياسية علمية وموضوعية، وفيما يخص المعارضة السياسية فقد توصل الى انه لا يمكن الحديث عن معارضة فعلية في الحياة السياسية الجزائرية لان النخب التي تشكل المعارضة في الجزائر تتعرض للاحتواء التدريجي من طرف السلطة مقابل امتيازات مادية أو امتيازات سياسية، وعلى هذا الاساس تصبح وظيفة المعارضة التي يرتكز عليها الحزب مهددة، ودراستنا تصب تقريبا في نفس الموضوع، الخلاف يكمن في ان بحثنا يدرس ظاهرة الأحزاب في الجزائر في فترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ من خلال دورها في رسم السياسات الخارجية وتأثيرها على الديمقراطية.

دراسة (بن عمير، ٢٠٠٦) بعنوان: اشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة(بن عمير، ٢٠٠٦)، والذي تناول فيها تطور النظام الحزبي في الجزائر منذ عهد الحركة الوطنية قبل الاستقلال وصولا الى نظام الحزب الواحد، ثم تطرق الى احداث أكتوبر ١٩٨٨ واقرار التعددية الحزبية مع تركيزه بالبحث والدراسة على اليات تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية خلال تجربة التعددية ونحن سنقوم باظهار اثر تطور النظام الحزبي في الجزائر على دور الأحزاب في رسم السياسات الخارجية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ وبالتالي اثر هذه الأخيرة على الديمقراطية ومدى استجابتها لمطالب الأفراد في الجزائر في هذه الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (طيلبت، ٢٠٠٧) المرسومة ببـــ: "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر"، هدفت الدراسات الوقوف على ما تقوم بـــ المعلومات من دور في رسم السياسة العامة في الجزائر، وكانت فرضية الدراسة مفادها أن للمعلومات دور كبير في رسم السياسات العامة في دولة الجزائر وجاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: إن المعلومات تشكل حجر الأساس فيأي سياسة عامة في الجزائر، وإن المعلومات الصحيحة تنتج سياسات صحيحة، كما أن السياسات العامة لا يمكن رسمها إلا بمعلومات ذات علاقة بنوع السياسة المطلوبة، وأوصلتنا الدراسة إلى توصيات هي: أن الأجهزة القائمة على المعلومات أن تتنجب بشكل دقيق وما يلائم نوع المعلومات المطلوبة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كون الدراسات السابقة لم تتناول دور الأحزار في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى أنها لم تتطرق إلى موقع السياسة الخارجية ومكانتها في رسم السياسة الخارجية، فهذه جاءت لسد ما أغلفته الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الأحزاب والظاهرة الحزبية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأحزاب والظاهرة الحزبية الجزائرية

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل المجتمعات وكل البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي، لكن هذه التجربة لا يمكن إعتبارها نتاج لفكر معين، بقدر ماهي تعبير أو محصلة لتجارب سياسية خاصة، وترتبط الأحزاب السياسية بالديمقراطية فبفضلها ترتقي، وبغيابها تصبح غير فعالة أو تتحول عن مسارها الحقيقي، الذي هو تمثيل المواطن، والديمقراطية التي هي الحقل الذي تنشط فيه الأحزاب السياسية وتتبلور من خلال دراسة التطور السياسي والتاريخي للمجتمعات الغربية نحو الديمقراطة التمثيلية، التي تعتبر الأساس الذي نشأت منه، وفيه الأحزاب السياسية، وبهذا نكون قد وضعنا الإطار الذي يدفعنا إلى تحديد مفهوم الأحزاب السياسية والتطرق لمختلف التصنيفات التي تحدد نشاط الأحزاب السياسية ومدى فعاليتها ثم نتجه بالدراسة إلى أكثر تخصيصاً وذلك بتناول ظاهرة الأحزاب السياسة الجزائرية في هذه السياسة من حيث نشأة هذه الأحزاب التي يعتقد أنها نشأة لمسيرة، لأن الانعكاسات السياسية التي أثرت على الجزائر وتشير في ذلك إلى طول مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر كان له أثره على نشأة الأحزاب، ومن ثم سنتناول الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الأحزاب الجزائرية على الصعيد الداخلي والخارجي كونها الأداة التي تؤثر على سير نظام الحكم في الجزائر، وللوفاء بمتطلبات هذا الفصل سنتناوله في مبحثين:

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الظاهرة الحزبية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الأحزاب السياسية: المفهوم والوظائف

إن الأحزاب السياسية هي ظاهرة جديدة نسبياً، حيث يعود أصل تكوينها إلى الصراع الذي كان قائماً في بريطانياً في القرن السابع عشر بين مناصري البرلمان وغير المناصرين وهم المناصرين للملك، وبعد حسم الموقف لصالح البرلمان وتأسيس سيادته التي واجهت سلطان الملوك أنقسم أعضاء البرلمان إلى مؤيدي السلطة، الملكية الذين قاموا بحركات الإصلاح والتغيير وإلى مناصري سلطة البرلمان الذين أيدوا الإصلاح والتغيير، وانحصرت الخلافات بين المجموعتين في تجديد مدى الامتيازات الملكية ومركز الكنيسة والسياسات الاقتصادية، فإنقسم الناس إلى مجموعتين ولم يكن هذا التجمع أحزاباً سياسية كما نفهمهما اليوم وإنما وضعت حجر الأساس الذي بنيت عليها الأحزاب السياسية، وبقي الأمر هكذا حتى القرن التاسع عشر عندما بدأ الاهتمام من قبل المجموعتين بكسب دعم الشعب عندها تم تأسيس الأحزاب، الأحزاب الموجودة في العالم اليوم تختلف عن بعضها من حيث التطور والتكوين والأهداف والنشاطات إلا أنه رغم الاختلاف فهي تلتقي على قاعدة أساسية قوامها أنها جماعات منظمة تحاول السيطرة على قيادة الحكم وتسيرها، وفي هذا المبحث سنتناول الأحزاب السياسية من حيث المفهوم ومهام الأحزاب السياسية في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: الوظائف والمهام الحزبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية حجر الأساس في المباديء الديمقراطية الليبرالية، فكانت الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي تعني حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات، وحرية تكوين الجمعيات، ومن ثم أصبحت حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم أساساً وفق مبدأ تعدد الأحزاب السياسية إلى جانب المظاهر الأخرى كتكوين الجمعيات وحرية التعبير والفكر كما تنجز الأحزاب السياسية دور أساسي في تقييم السلطة وكشف أخطاؤها وردها إلى الصواب، وأيضاً تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره وحقوقه وواجباته، وهكذا أظهرت الديمقراطية التمثيلية، وأصبحت الأساس والمبدأ الذي يسمح للشعب ممارسة السيادة الشعبية عن طريق برلمانات تمثيلية، فالتجربة البرلمانية عموماً والغربية خصوصاً، شهدت تحولات عميقة والتي سمحت ببروز برلمان مستقل منتخب من طرف الشعب الذي إستفاد من توسيع نمط الإقتراع ليصبح ذا دورا أساسي في الحياة السياسية، وهذا يشكل المرحلة النهائية لبروز وظهور الأحزاب السياسة كتنظيمات سياسية تقوم بتنظيم الحياة السياسية بالنسبة للعديد من الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية، وذلك وفق طرق وآليات سمحت لها أن تصبح صاحبة الدور الأساسي في المجتمع وفاعل من فواعل الحياة السياسية، وإحدى عوامل إستقرار النظام السياسي وإستمراره، وذلك إنطلاقاُ من مشاركتها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة والتأثير في الرأي العام (منصور، ٢٠٠٤: ٤٨).

لقد تعددت التعاريف بالأحزاب السياسية، وكان هذا التعدد يكمن في وجهة نظر المعرف، وقد تم ملاحظة إحتلافات وإتفاقات في وجهات نظر المعرفين، حيث يمكننا التمييز بين عدة تعريفات للأحزاب السياسية وهي مختلفة فالأحزاب السياسية قد تكون حاملة لمشروع أو فكرة أو قائمة على أساس الوظائف أو على أساس تنظيمي وبالتالي يمكننا إيراد تعريفات ذات علاقة بهذا الإختلاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالحزب السياسي كحامل لمشروع أو فكرة فكان رائده / إيدموند بورك Edmund Burk وقال:

" أنه هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعاً (كشاكش، ١٩٩٧: ٥٣٣).

ويلتقي مع "إيدموند بورك " مع العديد من الباحثين في القانون الدستوري والعلوم السياسية أمثال "جورج بيرد و Georg Berd الذي قال عن الحزب أنه " كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، وبحثاُ عن إمتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة (الأمين، ١٩٩٨: ٢٤٢)، ولهذا فهناك عدة أنواع من الأحزاب السياسية فهي:

الأحزاب الثورية والتي تهدف إلى تغيير نظام الحكم، والأحزاب الإصلاحية وتهدف إلى تعديل مسار الحكم، وتقسم حسب البنية إلى أحزاب النخبة بمختلف أشكالها وأنواعها، وأحزاب الكوادر الأولى وهي في الدول الرأسمالية والأحزاب الجماهيرية في دول العالم الثالث، وأما وظائف الأحزاب السياسية فهي التي تؤدي وظائف عدة بجانب وظيفة تجميع المصالح والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية، وفي هذا التوجه سنخص حزبين سياسيين في التعريف وهما:

أ. الحزب السياسي القائم على أساس الوظائف: حاول هذا الإتجاه دراسة الحزب من خلال الوظائف التي تقوم بها في الحياة السياسية وفي هذا السياق يقدم "ريمون أرون Raymond" "Aronتعريف عن الحزب " هو تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأحزاب يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الإحتفاظ بها (كامل، ١٩٨٢: ٧٨). بينما يعرف دافيد أبتر "David Apter" الحزب السياسي بأنه وظيفة للحزب وهي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، وتلمس إحتياجات الناس ونقلها أي الإحتياجات أهم وظيفة للحزب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، وتلمس إحتياجات الناس ونقلها إلى الأجهزة المسؤولة، وبهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين (كامل، ١٩٨٢: ٧٨).

وفي هذا السياق يقدم "ريمون آرون" Raymond Aron" تعريف عن الحزب : "هو تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأحزاب يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الإحتفاظ بها (charlot, ١٩٧١: ٥٥)."، وإنطلاقاً من هذين التعريفين نخلص إلى مايلي :

- الحزب هو مجموعة الأفراد يسعون الوصول إلى السلطة والإحتفاظ بها.
- تتمثل وظيفة الأحزاب في تنظيم وتوجيه الرأي العام، وكذا نقل إحتياجات الأفراد إلى الحكام إضافة إلى التعاريف السابقة التي درست الأحزاب السياسية، يوجد إتجاه آخر يسعى إلى تعريف الحزب على أساس تنظيمي.

ب. "الحزب على أساس تنظيمي": يرتكز هذا الإتجاه على التنظيم ليحدد مفهوم الحزب، وأبرز التعاريف في هذا المجال هو "موريس وفرجي" الذي قال عن الحزب السياسي التنظيمي أنه :" ليس مجموعة فحسب، وإنما عدد من المجموعات، أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد لفروع لجان، جمعيات محلية أو مرتبطة بمؤسسات تنسيقية" (charlot, ١٩٧١: ٣١).

وفي نفس السياق قال "أندريه هوربو" أن الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول لممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة(هوريو، ١٩٨٨: ٢٤٢)، وفي نفس الإطار يذهب "فوزي أبو ذياب" أي إعتبارالحزب وحدة معقدّة، فهو منظمة إجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين، كما لها أنصار عديدين ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، وهذا التباين بي أفراد الشعب هو الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدفعهم إلى الإنتماء للأحزاب، لأن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمنياته(سعيد، ١٩٨٨: ٨٦).

وبهذا تكون نشأة الأحزاب السياسية مع بداية القرن ١٩ عبارة عن ثورة في الحياة السياسية، قادت في العصر الحالي إلى تضارب علمي حول طبيعة هذه الأحزاب وطريقة نشأتها، حيث قدم "موريس وفربي" نمطين لتشكيل الأحزاب السياسية (الداخلية النشأة والخارجية النشأة) كما تعددت التعاريف المقدمة لها كما سبق وذكرها، وبالتالي فالحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد يجتمعون حول مجموعة من الأفكار وإيديولوجية ويسعون للوصول إلى الحكم والتأثير فيه إذا فالحزب السياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه(مصطفى وآخرون، ١٩٨٩: ١٧٠).

إن الأحزاب السياسية تختلف اختلافاً كبيراً من تلك الأحزاب ذات الأبعاد الاجتماعية وإن كانت قريبة فيها واصل الأحزاب السياسية تتبع قياداتها وأهدافها من الأبعاد الاجتماعية للمجتمع، إلا أن الفارق بينهما إن الأحزاب السياسية يكون هدفها الأول طابق سياسي.. ... مع إيلاء الأبعاد الأخرى اهتماماً لكنه أقل من اهتمامها بالبلد السياسي، في حين أن الأحزاب الاجتماعي تكون عكس ذلك تماماً، الأمر الذي أوجب علينا التركيز على الأحزاب السياسية في التعريف لكون الدراسة في الأصل ذات بعد سياسي وإن كانت لا تغفل الأبعاد الاجتماعية الأخرى لكونها معبرة عن ذاتي المجتمع وخصوصيته في آن واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الوظائف والمهام الحزبية

إن للأحزاب السياسية وظائف ومهمام تؤديها، وإلا لماذا تشكلت، فهي الآلية الرئيسية لتثقيف الناخبين والتأثير فيهم، وعامل لربط الدوائر الانتخابية مع بعضها البعض، وكذلك هي الأداة التي تؤثر في الرأي العام لاتخاذ الخطوات التي تحقق أهداف الحزب، فيتم التغيير السياسي سلمياً بدلاًمن أن يقع بفعل ثورة أو إنقلاب كما هي الإدارة في الوقت نفسه التي يتم من خلالها اختيار المرشحين، ووضع الحملات الانتخابية بصورة رصينة حتى تخدم المرشحين من أجل الفوز، وهي التي تنتقي عدداً من القضايا التي تواجه المجتمع وتبين رأيها الصحيح فيها والحلول التي تناسبها، وهذا كله من أجل الفوز في الانتخابات وحصد أكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان، لتكون كلمتها العليا وتقوم بتشكيل الحكومة وفق برامجها الانتخابية وبرامج الحزب الذي وضعتها، (ربيع، ١٩٩٤: ٥٢٤)، إن الطرق التي تتبعها الأحزاب مختلفة وهي ساعية لتحقيق مهامها التي وضعتها، وبهذا نجد أن الطريقة التي يمارس بها الحزب نشاطاته وأعماله تعتمد على نوع الحزب واهتماماته وأهدافه وطبيعة النظام الحزبي والنظام السياسي الموجود في الدولة. فدور حزب العقيدية في إيطاليا مثلاً يختلف عن مساهمات حزب العقيدة في مصر. وفي النظام الفرنسي، من جهة أخرى، تختلف ممارسات حزب العقيدة عن حزب البرامج أو حزب المصالح. وأعمال الأحزاب الكبير تختلف عن نشاطات الأحزاب الصغيرة أو المقصورة على إقليم جغرافي محدد. ويتم التمييز من قبل بعض الكتاب بين مهام الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية ومهام الأحزاب السياسية في الدول الشيوعية، ومهام الأحزاب السياسية في الدول النامية. ولكننا سنحاول إلقاء نظرة عامة على مهام الأحزاب السياسية في الدولة وتتجلى فيما يلي (بركات ورفقاه، ١٩٨٩: ٢٤٣- ٢٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد السياسية في الحكم بواسطة الانضمام إليها أو المشاركة في انتخاباتها. ولذلك فإن مفهومي الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية قد ارتبطا ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً لدرجة أن البعض لا يتصور إمكانية تحقيق مشاركة سياسية فعالة في الوقت الحاضر إلا عن طريق الأحزاب السياسية.

٢. تعتبر الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والشيوعية وسيلة جيدة لتنظيم انتقال السلطة وممارسة الحكم، وتنظيم وضع أعضاء السلطة التشريعية، وتحديد علاقة الحكومة بالأفراد.

٣. تقوم الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والشيوعية بتدريب القيادات وتعريف المجتمع بها، وإيصالها للسلطة.

٤. تقوم لجان الأحزاب المختلفة في الدول الديمقراطية والشيوعية بدراسة وتحديد مشاكل المجتمع في مختلف القطاعات ووضع الحلول المناسبة لها، كما تضع تصورات متعددة لتنظيم برامج الدولة ومشاريعها المختلفة.

٥. تلعب أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية دوراص مهما في المجتمع عن طريقة مراقبة أعمال الحكومة، مما يجعل الأحزاب الحاكمة حريصة جداً في اتخاذ مواقفها وسياساتها المختلفة.

٦. تلعب الأحزاب السياسية في بعض الدول الديمقراطية دوراص هاماً في تمثيل الأقليات وحمايتها من طغيان الأكثرية.

٧. تعتبر الأحزاب السياسية، أحياناً وليس دائماً، إحدى الوسائل المهمة التي تعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة، وخاصة في الدول النامية ولكن يجب استثناء لبنان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونيجيريا حيث يتبع تنظيم الأحواب السياسية التقسيم والجغرافي في نيجيريا والتقسيم الطائفي في لبنان.

٨. تستخدم الأحزاب السياسية في بعض الدول النامية والمتقدمة أيضاً لتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان الدولة، فهي نافذة الحكومة في الشعب.

٩. تستخدم الأحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية لتنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي، وقيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي أو الداخلي.

١٠. يستخدم الحزب السياسي من قبل حكومات الحزب الواحد لغرض سيطرة الحكومة وتثبيت حكمها ونشر أيديولوجياتها وتجميع الجماهير حولها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الظاهرة الحزبية الجزائرية

تعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة عرفت ميلادها، مع مطلع القرن التاسع عشر، وعرفت تنامي سريع قادها في النهاية لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على إختلاف أشكالها، لكن الملفت للإنتباه في هذه الظاهرة، أنها لم تعرف نفس المسار التطوري في جميع البلدان، ما يخلق تذبذب في نمو الأحزاب وتطورها من منطقة للأخرى، فهناك من الأحزاب ما يمكن القول عنها أنها ذات نشأة أصيلة، ونقصد بذلك أنها عرفت مسار تطوري خاص، قاد في النهاية على تبلورها، وهناك من الأحزاب ما يمكن القول عنها بأنها ذات نشأة دخيلة، ويتعلق الأمر هنا بالأحزاب التي ظهرت في البلدان المتخلفة مع التجربة الإستعمارية وأفكارها، وهذا كان كطريقة لإحتواء هذه الشعوب المستعمرة وخلق أحزاب سياسية تخدم مصالحها، وأما كانت النشأة بظهور نخب محلية مالكة لثقافة سياسية، جعلتها تدرك أن الحل الوحيد للدفاع عن مصالحها، هو إنشاء أحزاب سياسية تمارس النشاط السياسي داخل النظام الإستعماري سعياً منها إلى بلورة الإستقلال الوطني من جهة، وتوحيد للأمة حول القضية الوطنية من جهة ثانية.

والجزائر غراراً أغلب البلدان المتخلفة لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر مايسمى بالمجموعات البرلمانية، ونشاطها السياسي، كما حدث في الغرب عموماُ فخضوعها للإستعمار جعلها تعرف هذه الظاهرة بشكل من الأشكال كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدولة الإستعمارية، والتي بوعي أو بغير وعي إستطاعت أن تخلق مفهوم الدولة الجزائرية كوجود مغاير للدولة الفرنسية، ووطدت هذه الفكرة كتجربة الثورات الشعبية الفاشة عسكرياً في رفضها لدمج الأمة الجزائرية داخل الأمة الفرنسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-وتعتبر تجربة الثورات الشعبية الفاشلة عسكرياً أهم العوامل التي قادت الجزائريين لإعادة النظر في إستراتيجية التخلص من الإستعمار، حيث بدأ التفكير الجدي عن النحبة الجزائرية في حلول جديدة، يتم من خلالها كسب حقوق سياسية ومدنية مساوية لفرنسي الجزائر.

إن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء العهد الإستعماري، تمخضت عنه تعددية سياسية حزبية، عاكسة ومعبرة للتباين الإجتماعي الذي كان سائداً في الجزائر وفي هذا المطلب سنتناول الظاهرة الحزبية الجزائرية وأهدافها في مطلبين هما:

المطلب الأول: النضال الحزبي والنشاط السياسي الجزائري

المطلب الثاني: بروز الظاهرة الحزبية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: النضال الحزبي والنشاط السياسي الجزائري

تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر، فمنها للقائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر وهذا هو الغالب، ومنها من يرى أنها وليدة للأزمات التي عاشتها الجزائر عشية استقلالها، وبين هذا يؤكد الواقع والتاريخ أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها من أجل الحصول على الإستقلال الوطني، وساهمت النخبة السياسية الجزائرية بقدر كبير في بلورة هذه الظاهرة في تنوعها، فالزخم الفكري الذي عرفه الغرب انتقل تدريجياً إلى المناطق الأخرى وبإسهام غير مباشر للإستعمار أو النخبة السياسية التي بلورت من خلاله وعي قومي حول القضية الوطنية وفكرة الإستقلال بالإستناد إلى القيم الراسخة في هذه المجتمعات، وبالإستفادة من التجارب الغربية في مقاومة إضطهاد الملكيات المطلقة والمكتسبة، هذا التمازج منح هذه الشعوب إمكانية النهوض بالقضية الوطنية، وطرح الحرية كبديل عن الإضطهاد الإستعماري، وساهمت عوامل أخرى كالهجرة والنهضة العربية في تولد وعي بفكرة المواطنة والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، كما ساهمت الحركات النقابية اليسارية في الغرب بقدر كبير في بلورة الوعي القومي والتكوين السياسي للفئة المهاجرة الأمر الذي أهلها لتبني القضية الوطنية.

إن طرح قضية الأحزاب السياسية في الجزائر خلال العهد الإستعماري، يطرح إشكالية أحزاب جزائرية، ودولة جزائرية كجوهر مغاير عن الأحزاب الفرنسية والدولة الفرنسية ومن ثم وجود دولة جزائرية قبل تاريخ ١٩٦٢.

وفي هذ السياق يقول أحمد روايجية(Rouadjia, ١٩٩٤: P٦٧) "أن الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود قبل ١٩٦٢ ورغم خصوصية نظام البايايان، والدابات، إلا أن الجزائر لم تكن مستقلة تماماً عن القسطنطينية أوالشعور برفض الأتراك كان موجوداً، لكن لم يعبر عن قرابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرن ونصف من الإستعمار لقدمية هذا الشعور " يفهم من هذا أن الجنسية والوطنية تولدتا عن الظاهرة الإستعمارية، وهذا ليس بالغريب، لأن النظم التي عرفها المجتمع الجزائري كانت غير الغربية، وهذا الأمر لا يتنافى مع وجود أمة مخالفة، تقطن على على إقليم وتتبنى قيم غير القيم التي توارثها الغرب كدولة الوطن والمواطنة.

فالتنظيم السياسي الذي طبع البلدان العربية والإسلامية كان يتماشى مع القيم والنظم التي تبنتها الخلافة في مرحلة من المراحل، وهذا ما يميزها شكلاً ومضموناَ على النظم الغربية، ومايؤكد هذا الإختلاف المقاومة التي أبداها الجزائريون إثر العدوان الفرنسي سنة ١٨٣٠، رغم أن المقاومة عرفت تذبذب كنتيجة لعدم التوازن في القوى.

وتقسم هذه المقاومة حسب المؤرخين إلى ثلاثة مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٧، وتسمى بمرحلة المقاومة المسلحة المنظمة ضد الإحتلال عرفت الأعوام الأولى فيها نوع من الإنقسام، وإنتظرت مجيء "الأمير عبد القادر" لتوحيد المقاومة وتنظيمها بإرساء قواعد الدولة الجزائرية الحديثة(بوحوش، ١٩٩٧: ١٠٩).

بتنظيمها سياسيا وعسكريا، ولقد عرفت دولة الأمير امتداد وإتساع تدريجي، لكن ضعفها كان يكمن في صراع القبائل، ورغم هذا تمكنت دولة الأمير من الصمود بفضل المقاومة المسلحة إلى غاية معاهدة فاقت التي أبرمت بمقتضاها الهدنة، والتي سمحت لفرنسا أن تنظم نفسها وتتفرغ إلى المقاومة في الشرق– مقاومة أحمد باي– وتقضي عليها ومن ثم غادرت إلى الحرب مع الأمير بانتهاج استراتيجية جديدة هي حرب الإبادة تمكنت من خلالها من بسط سيطرتها والقضاء على دولة الأمير وإرغامه على القبول بقرار النفي. وعبر نهاية دولة الأمير عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المحتلة حيث فرض عليها الحكم العسكري وأصبحت بمقتضى القوانين الفرنسية جزءا من فرنسا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكلت سنة ١٨٧٠ منعرج مهم بالنسبة للجزائر باستيلاء المعمرين على السلطة فيها بعد سقوط نابليون الثالث، وسجلت نهاية الحكم العسكري أو بداية للحكم المدني الذي وسع نفوذ المستوطنين في الجزائر(Claude et Jean, P٢٤٩) مقابل زيادة الإضطهاد، ومصادرة الأملاك بالنسبة للجزائريين. وسعت مختلف الثورات الشعبية التي ظهرت في مختلف المناطق أن تقاوم المد الإستعماري لكنها فشلت بالنظر إلى عدم التكافؤ في الإمكانات العسكرية.

والملاحظ عن هذه المرحلة أنها كانت بداية لتوطيد النفوذ الإستعماري، بالتوسع في الأراضي الجزائرية، بالاعتماد على تهجير القبائل من مناطقها الأصلية أو بانتهاج حرب للقضاء على المقاومة وبمختلف أشكالها، كما عبرت هذه المرحلة عن غياب أبسط الحقوق بالنسبة للجزائريين ،وهذا ما دفع القادة الجزائريين إلى إعادة النظر في طريقة التعامل مع المستعمر، بانتهاج سياسة جديدة ،تهدف إلى كسب بعض الحقوق السياسية والمدنية داخل النظام الاستعماري أو القوانين المنحازة للأقلية المعمرة. وتدريجيا ظهرت فكرة التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة تحت دفع النخبة الجزائرية التي استفادت من التمدرس، وأدركت غياب المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، ولذلك، أبدت رغبتها في التمثيل داخل البرلمان الفرنسي والمشاركة في الانتخابات المحلية(بوحوش، ١٩٩٧: ٢٠٢)، وعلى هذا الأساس دخلت في النشاط السياسي بإنشاء حركة نخبوية تحت اسم الشاب الجزائري

"Le Jean Algerier" سعيا منها إلى تأطير مختلف المطالب في قالب قانوني أو منظم، وتعتبر هذه التشكيلة من دعاة الإدماج، واستطاعت في ظرف قصير أن تكتسب شعبية كبيرة خاصة بعد وقوفها ضد قرار التجنيد الإجباري وتقديمها العريضة إلى الرئيس أهم ما جاء فيها(بوحوش، ١٩٩٧: ٢٠٤-٢٠٥):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إلغاء قانون الإنديجينا.
- المساواة في دفع الضرائب بين المستوطنين والجزائريين.
- المساوة في التمثيل السياسي في المجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.

ويتزامن ظهور حركة الشباب الجزائري مع ما يصطلح عليه بالنهضة العربية الإسلامية التي يعتبرها المؤرخون ميلاد لفكره الوطنية أو القومية الأمر الذي سمح لهذه الحركة أن تبلور فكر قوي عربي اسلامي. كما شهد تاريخ هذه الحركة تقارب مع الأمير خالد المعروف بمطالبه التي تعيد النظر في نظام الحكم في الجزائر، وشكل انضمامه إلى هذه الحركة تخوفا كبيرا لدى الإدارة التي رأت فيه خطر على اعتبار أن يستعمل شعارات سياسية تعرض على الثورة وهذا ما قاد السلطات الإستعمارية إلى عرقلة هذه الحركة بحجة انها حركة استقلالية تهدف إلى طرد فرنسا من الجزائر.

والواضح أن الإضطهاد السياسي المتزايد قد تسبب في هجرة العديد من الجزائريين الذين استقروا في البلدان الغربية أو بالأخص بفرنسا، أين اضطلعوا على الحقوق التي يتمتع بها الإنسان أو المواطن في الغرب، وساهم دخولهم في النشاط النقابي على تنمية وعيهم السياسي ومن ثم بدء التفكير الجدي في تنظيم هذا الوعي القومي المتنامي في شكل جمهوي على غرار ما هو قائم في الغرب، أين الظاهرة الحزبية.

ويتزامن هذا الوضع مع نهاية الحرب العالمية الأولى وافرازاتها على آلاف الجزائريين الذين شاركوا فيها كأيد عاملة أو كجنود سقطوا ضحايا في الحرب لم يكونوا طرفا فيها، وهو أمر قابلته فرنسا بإصلاحات بسيطة كانت بمثابة اشعاع بالنسبة لمختلف الشخصيات السياسية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتقديم عرائض تطالب فيها بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، دون تخليهم عن هويتهم الوطنية، وتعتبر شخصية الأمير خالد الأكثر نشاطا في المجال السياسي حيث يكتب لها تقديم رسالة للرئيس الأمريكي "ويلسن" فحواها: استقلال الجزائر، بإضافة إلى مساعيه الرامية لإنشار حزب سياسي إسلامي ومشاركته في الإنتخابات المحلية. والواقع أن هذه الحركة والنشاط قادت في النهاية إصطدامه مع السلطات الفرنسية التي أحاكت له قضية أبعدته من خلالها عن الحياة السياسية، ورغم ذلك ظل على اتصال مباشر مع الحزب الشيوعي الفرنسي وساهم بقدر كبير في خلق رغبة فعلية لتأطير العمل السياسي.

ويشكل النشاط المزدوج للأمير خالد ولحركة الشبان الجزائريين خطوة فتحت الباب لظهور أحزاب جزائرية تسعى إلى طرح القضية الوطنية والمطالبة بحقوق سياسية ومدنية مساوية للحقوق الفرنسية وتجمع مختلف الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الحركة الوطنية الجزائرية إلى اعتبار الأمير خالد أحد المساهمين في ظهور حركة حزبية في الجزائر خلال العهد الإستعماري(أمين، ١٩٩٨: ٧-٨)

واذا أردنا أن نتحدث عن التشكيلات التي تمخضت عن النشاط السياسي لبداية القرن العشرين فإنه لا يفوتنا القول أن تجربة الثورات الشعبية أو النضال السياسي لقرابة قرن الإحتلال قد أفرز ثلاثة اتجاهات سياسية بارزة اصطلح على تسميتها بالتيار الإصلاحي الديني، التيار الوطني الإستقلالي أو التيار الإصلاحي الإدماجي. وحقيقة الأمر أن أصل هذه التيارات التي ظهرت مع مطلع القرن ٢٠ يرجع إلى بداية احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ مع المقاومة السياسية والمدنية للغزو حسب ما يذهب إليه أبو القاسم في كتابه(سعد الله، ١٩٩٢: ١١٢-١٩٢)، حيث أنه في بداية الإحتلال فقد تم افراز ٣ تيارات هي الحزب الوطني الهادف إلى توحيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفوف وتحرير الوطن الحزب العثماني الموالي للسلطان والمستند لفكرة الخلافة، الحزب الفرنسي وهو تيار ارتبطت مصالحه بمصالح فرنسا.

وعليه فإنه يمكن القول أن التيارات الحزبية التي ظهرت مع بداية القرن ٢٠ هي محصلة للتطور السياسي للتيارات التي كانت موجودة بعد غزو فرنسا للجزائر ويمكن القول أن هذه التيارات كان لها دور محوري في التاريخ السياسي الجزائري لفترة تقارب قرن وبروزها سياسيا هو نتيجة حتمية لتطور الأوضاع السياسية التي رافقت تطور التيارات نفسها وحياة الجزائريين عموما.

وكما هو معروف فقد ظلت رغبة الإستقلال أمل كل الجزائريين منذ دخول الإستعمار أرض الجزائر ولم ترقى مختلف المحاولات النضالية سواء عسكريا أو سياسيا لتحقيق ذلك. لكن أفرزت مع بداية القرن ٢٠ تيارات سياسية مختلفة كان أبرزها نجم شمال افريقيا الذي ظهر عام ١٩٢٤ كجمعية هدفها الدفاع عن مصالح مهاجري منطقة المغرب العربي وبرز رسميا كحزب سنة ١٩٢٦ تحت رئاسة "مصالي الحاج" الذي خلف الحاج عبد القادر، ولقد أيد النجم رغبة فعلية في الدفاع عن القضية الوطنية بالإعتماد على مواقف سياسية واضحة قادته في الكثير من الأحيان إلى الإصطدام مع السلطات الاستعمارية ومن ثم تعرض إلى مضايقات انتهت بحله وإعادة تشكيله تحت تسميّات مختلفة، ويعتبر النجم نتاج لهجرة اليد العاملة والحركة السياسية المضطهدة إلى فرنسا، واحتكاكها بالحركات اليسارية أو بالخصوص الحركات النقابية، كما يعتبر الحزب نتيجة حتمية لتبلور فكرة الوطنية الجزائرية، بالإضافة إلى كونه نتاج للطريق المغلق الذي وصلت إليه غالبية هذا المجتمع والنخبة السياسية الجزائرية التي كانت راضية على الأقل بحقوق سياسية ومدنية مساوية لفرنسيي الجزائر، ولهذا فنجم شمال افريقيا يعبر عن نقلة نوعية في كفاح الشعب الجزائري، فهو حامل شعارات الحرية والإنشغال الذي يعتبر هدفه الأساسي، وتحددت هذه الأهداف في برنامج نجم شمال افريقيا إثر مؤتمر بروكسل المناهض للإستعمار.* وتمخضت عنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جملة من النقاط اهمها(سطورا، ١٩٩٩: ٩٣)(مؤتمر بروكسل، ١٩٢٧): استقلال الجزائر وانشاء برلمان جزائري منتخب بالإقتراع العام. واكتملت معالم هذا البرنامج في عام ١٩٣٣ حيث قررت الجمعية العامه للحزب عن قبول الإنتماء المزدوج للنجم والحزب الشيوعي الفرنسي إلى اعتبار أن النجم ظهر تحت دفع الحزب الشيوعي الفرنسي وبقي على اتصال دائم معه، هذه القرارات سمحت للنجم أن يصبح حزب سياسي فعلي بعد أن كان مجرد جمعية وتجسد ذلك بعد التحاق المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية بداية ١٩٣٠.(الأمين، ١٩٩٨: ١٢).

وقد كان لبرنامج الحزب أثر كبير في مواصلة المقاومة السياسية على أسس تسمح بإعادة إحياء الدولة الجزائرية وقد بدا واضحا من نشأة النجم أنها تشكيلة مختلفة عن باقي التشكيلات التي رافقت ميلاد النجم، حيث تغيرت التشكيلات الأخرى لتجنب الإصطدام مع السلطات الفرنسية بتبني سياسات اصلاحية عموما، في حين التزمت كل واحدة منها باستراتيجية محددة.

فجمعية العلماء المسلمين التي تعتبر محصلة الفكر القومي العربي والإسلامي المرافق للنهضة العربية الإسلامية(Ajerron, ١٩٦٤:P٨٦) لم تكن حزبا سياسيا بل جمعية فكريه ذات طابع ديني وذات نهج اصلاحي اخذت على عاتقها اصلاح المجتمع الجزائري من الشوائب التي غرسها الإستعمار، بقصد طمس الهوية الوطنية ذات البنية الدينية، ورغم طابعها الفكري والديني إلا أنها كانت تمارس نشاط سياسي من خلال المواقف التي تبنتها في الدفاع عن القضية الوطنية، كما ساهمت برامجها التعليمية في تكوين شباب تشبعوا بالفكر الإستقلالي عبر التعاليم الدينية لكن ما يعاب على الجمعية أنها اقتربت من الحركات الإصلاحية الأخرى. وأفرز هذا التقارب "المؤتمر الإسلامي" الذي تمخض عن ميثاق تضمن الحق الجزائر بفرنسا وفصل الدين عن الدولة والحفاظ على الشخصية الإسلامية، ورغم ذلك يكتب على الجمعية وقوفها ضد المحاولات الإستعمارية لطمس الهوية الوطنية الجزائرية بخلاف الحركات الإصلاحية الأخرى التي ظلت تبحث عن نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر التيار الإصلاحي الإندماجي امتدادا لحركة الشبان الجزائريين وهو وليد اسهامات النخبة المتشبعة بالثقافات الفرنسية، ويأتي على رأس هذا التيار فرحات عباس الذي دخل الكفاح السياسي مع بداية القرن ٢٠ في حركة الشبان وتمكن تدريجيا من أن يخلق حزب سياسي يدافع على فكرة ادماج الجزائر بفرنسا تحت تسمية الإتحاد الشعبي للكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٩٣٨ ويشكل ظهور هذا الحزب منعرجا مهماً في تفكير الأندماجيين وعلى رأسهم فرحات عباس الذي دعى إلى ضرورة حصول الجزائر على دستور انساني، واعلن في الوقت ذاته ان ارتباط الجزائر بفرنسا لا يعني بالضرورة الإمتزاج معها(أمين، ١٩٩٨: ٢٢).

ولوحظ هذا التحول الفعلي مع نهاية الحرب، حيث بدأت تتضح معالم الفيدرالية التي دعى إليها فرحات عباس والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي جاء للتعبير عن رغبة هذا التيار في الإستقلال بعد أن أحداث لاماي في ١٩٤٥، وعلى غرار هذا التيار فقد بقي الحزب الشيوعي الجزائري وفيا للسياسة الإستعمارية في الجزائر، وهذا رغم تبنيه في البداية لسياسة مطابقة لمنهجين عمل الأحزاب الشيوعية العالمية–المناهضة للإستعمار، ويعتبر الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظهر في اكتوبر ١٩٣٥ الامتداد الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي، وهذا ما جعله تحت وصاية الأخير، واتسعت استراتيجيته عموما في الحاق الجزائر بفرنسا متحججا بأن الأمة الجزائرية في مرحلة تكوين ومعتبرا في الوقت ذاته الإستقلال عصيان داخلي وليس حق في تقرير المصير.

يبدوا أن ما شهدته الساحة السياسية خلال الفترة الممتدة من عامي ١٩٣٠ –١٩٤٥ يوضح أن الظاهرة الحزبية أخذت مكانها في الحقل السياسي واستطاعت بفضل أفكارها أن تصل إلى مختلف الفئات، لكن ما شهدته الجزائر عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية مع احداث لاماي ١٩٤٥ عبر عن بداية حلقة تطورية جديدة في حياة الأحزاب الجزائرية عموما، ومن ورائها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملايين الجزائريين، ورغم هذه الإصلاحات الضئيلة التي سعت إليها السلطات الإدارية لتدارك الوضع، إلا أنها لم تنجح في تهدئة الأوضاع بدليل أن انتخابات المجلس التأسيسي التي تقرر اجراؤها في ٢١ اكتوبر عام ١٩٤٥ لم تشهد اقبالا كبيرا من الموظفين بعد دعوة الأحزاب المقاطعة، وتجدر الإشارة أن الساحة السياسية لم يكن ينشط فيها الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتخبين المسلمين، في حين كان فرحات عباس زعيم أحباب البيان والحرية ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب والبشير الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء رهن الإعتقال ولكن نتائج الإنتخابات قد اسفرت عن نتائج عالية من الممتنعين، وقد كان من أصل ٨٣٥٠٠٠٠ مسجل لم يشارك سوى ٧٠٥٠٠٠ (رخيلة، ١٩٩٥: ٥٥). ناخب، وأمام هذا الوضع لم يكن أمام السلطات الفرنسية إلا العمل على تهدئة الأوضاع بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم زعماء الأحزاب.

والملفت للإنتباه أن الأحزاب الأخرى كان لها صدى واسع على التيار الأندماجي وعلى رأسه فرحات عباس الذي دعي إلى أفكار متناقضة لما كان يدعو اليه، في حين أن الوسائل السلمية لتحقيق غايته وتماشيا مع ذلك فقد دخل حزب انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي أجريت في حوان ١٩٤٦ التي قاطعها حزب الشعب المحظور، وأحرز فيها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على ٤٩٥١٧٤ صوتا مقابل ٥٣٣٩٦ صوت لصالح الشيوعيين، وبهذا يكون حزب فرحات عباس قد حصل على ١١ مقعدا من أصل (Kadache, ٢٠٠٠, ٢٠٠٣: P٧٦٠–١٣)، وهذا ما شكل خيبة أمل كبير بالنسبة للشيوعيين الذين حاولوا بكل الطرق تدارك الأوضاع من اجل ترجيح الكفة لصالحهم، وذلك بتغيير سياستهم والمطالبة باصلاحات جذرية يصافيها مجلس جزائري وحكومة جزائرية وارتباط فدرالي مع الامة الفرنسية، كما حاولوا الإقتراب من التشكيلات السياسية الأخرى من أجل تكوين ما سموه "باللجنة الوطنية الديمقراطية الجزائرية" لكن مواقفهم السابقة قد حالت دون حدوث ذلك التقارب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ ان هذه الفترة قد شهدت تحركا سياسيا خاصة مع نواب الإتحاد الجزائري داخل البرمان من أجل فرض جمهورية جزائرية لها حكومة وبرلمان ومواطنة جزائرية، ورغم رفض مناقشة هذا الاقتراح من طرف البرلمان فإن فكرة الدولة الجزائرية بدأت تطرح نفسها بحدة، وعبر مختلف التيارات السياسية التي كانت تشكل وتنشط في الحقل السياسي، وبدا واضحا أن الظاهرة الحزبية في الجزائر تعيش مرحلة نضج نابع عن تطور سياسي طويل اقترن مع التجارب السياسية التي عاشتها الجزائر بداية من دخول الإستعمار الفرنسي إلى غاية ما بعد الحرب العالمية. أي أن الاستقلال اصبح الحل الوحيد لإرضاء أعلب الأحزاب الجزائرية بغض النظر عن الطريقة التي ينظر إليها لهذا المفهوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: بروز الظاهرة الحزبية الجزائرية

يرجع تاريخ ظهور الحزب السياسي اللجزائري كتنظيم مستمر، وكما هو متعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية، للفترة التاريخية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي، فالفكر السياسي والتنظيمي بالجزائر كان موجوداً قبل الاحتلال الفرنسي، لكن غياب الإطار الحزبي كمنبر للتعبير عن التصورات والمفاهيم التي تؤمن بها هذه التنظيمات وبلورتها في شكل برامج سياسية ظل هو الحلقة المفقودة. فالوضعية التي عاشها المجتمع الجزائري من تنكيل، استغلال، اضطهاد وحرمانه من ممارسة حقوقه المواطناتية ضمن السياسية الاستعمارية الفرنسية، كانت بمثابة الإنطلاقة الأساسية التي خلقت شروط نشأة الحركة الحزبية بالجزائر، وحتى يتمكن من أداء وظائفه وإن كانت في تلكالمرحلة تهدف بالأساس كحركة تحررية نضالية إلى إرجاع السيادة الوطنية الجزائرية وتحقيق الاستقلال.

وإن كان هدف الأحزاب الجزائرية واحداً، إلا أن المقاربات المعتمدة في ذلك تختلف من حزب سياسي لأخر، هذا الاختلاف وبطبيعة الحال هو تأكيد على وجود تعددية حزبية حقيقية، ومحاولة الوقوف على المصادر الفكرية والفلسفية وراء هذا الإخلاف وفي هذا التوجه سنتناول التصور العام حول بروز الظاهرة الحزبية في الجزائر والعوائق التي تحول دون ممارسة الاحزاب الجزائرية لوظائفها. وعلى النحو التالية:

١. بروز الظاهرة الحزبية: فإن أساس هذه الظاهرتينبع من أحد التصورات التالية(القادري، ٢٥: ٢٠١٣)

١. التصور الليبرالي المنبثق عن التراث الفلسفي والسياسي الذي كانت تنتشره المدرسة الفرنسية في أوساط البرجوازية الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. التصور الاشتراكي المتمثل في الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمالية والنقابية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا.

٣. ثم التصور الديني الذي تمثل في التراث العربية الإسلامي الذي كانت تنشره جمعية العلماء المسلمين.

فدراسة وظيفة الحزب الجزائري بناءاً على هذه التصورات يمكن تقسيمها إلى أربعة تيارات أساسية (بوعيشية، ٢٠١٢، ٤٥):

أ. التيار المطالب بالاستقلال: يترأس هذا التيار نجم شمال إفريقيا بعد أن كان حركة سياسية ليصير حزبا سياسياً على العموم قام هذا الأخير بأدوار ووظائف طلائعية، من خلال نشر أفكاره والتعبئة للقضية الوطنية الجزائرية في المنتظم الدولي تحت قيادة "مصالي الحاج" من خلال المطالبة بالاستقلال وإلغاء مسألة الإندماج الفرنسي الجزائري.

ب. التيار الإصلاحي الديني: يتمثل هذا التيار بالأساس في جمعية العلماء المسلمين بالجزائر سنة ١٩٣١، والذي أعلن في مادته الثالثة من قانونه الأساسي أنه يمتنع عن ممارسته للفعل السياسي، وإن كان يعي جيداً حسب مرجعيته الدينية مدى ارتباط الأمور الدينية الدنيوية – الدين / الدولة / حتى لا يدخل في صراع مع المستعمر، حقيقة لقد قامت هذه الجمعية بدور طلائعي في فترة الاستعمار يمكن تشبيه هذا الدور بالوظائف التأطيرية التي تقوم بها الأحزاب الحديثة، فلمواجهة الاستعمار كانت تعي جمعية العلماء المسلمين أن الشعب الجزائري غير قادر على المواجهة العسكرية، هو مادفع بهذه الأخيرة إلى تبني استراتيجية مغايرة لتحقيق الاستقلال من خلال نهج تكتيك تغيير العقليا أولاً والتشعب داخل المؤسسات ونشر الثقافية الديني معتبرة إياها الطريقة المثلى لتجنيد المجتمع الجزائري ضد الإيديولوجيا الاستعمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. التيار الليبرالي الإندماجي: ظهر هذا التيار في مطلع القرن العشرين، والمتشبع من المدرسة الفرنسية، يحمل أفكاراً عربية ويؤمن بقيم فرنسية، طالب هذا التيار بإصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية، أو بصيغة أخرى أن يصبح الشعب الجزائري يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي المقيم بالجزائر، فمطالب هذا التيار تطالب بإصلاحات تحت سقف السيادة الفرنسية غير مطالبين بالاستقلال وغير مدافعين عن القضية الوطنية الجزائرية.

د. التيار الاشتراكي: يتمثل هذا التيار في الحزب الشيوعي الجزائري سليل الحزب الشيوعي الفرنسي، ارتبطت وظائف هذا الحزب السياسي بالمطالب الاجتماعية وتغيير الوضع الراهن حيث تسود العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال التعبئة السياسية والتغلغل الاجتماعي واكتساح أكبر قاعدة جماهيرية، يرى أن القضية الوطنية مرتبطة أساساً بالقضية السياسية الفرنسية، والتي معها لا يمكن حلها إلا بعد وصول البلوريتاريا للسلطة بفرنسا.

على ضوء هذه الاختلافات والرؤى كان لابد من إطار تنظيمي يتجاوز الاختلالات النظرية والإديولوجية حتى لا تخرج هذه التيارات عن الأهداف المرحلية والمتمثلة أساساً في تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، ليظهر تنظيم سياسي وطني تنصهر فيه كل هاته الألوان السياسية، والملتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني كقيادة ثورية جزائرية، فبغض النظر عن مسار تعامل الجبهة مع هاته التيارات في خضم مواجهة الآلية الاستعمارية الفرنسية، إلا أنه لا يمكن أن ننكر جدارتها في تحقيق الهدف الأسمى الذي اتفقت عليه الأحزاب الوطنية الجزائرية، تحقيق الاستقلال الجزائري سنة ١٩٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبعد الاستقلال وبعد أن سيطر تحالف الأركان من بن بلة، رفض هذا الأخير العودة للتعددية الحزبية، ففرض نظام الأحادية الحزبية، حتى أن الحزب التحريري العريق – حزب الجبهة – لم يكن إلا واجهة لهذا التحالف مما أبعده من أي دور سياسي ريادي، هذا النمط الحزبي الجديد الذي أعطى للجبهة واجهة للنظام العسكري عل منه "نظام حزب الدولة" أي الحزب الوحيد الذييحمل الشرعية السياسية للجزائر، في إطار هذا الواقع السياسي بدأت أحزاب سياسية في التأسيس والعمل في السرية، إلى أن دخلت الجزائر في الأحداث السياسية التي تسببت ١٩٨٨ الانهيار الاقتصادي وتراجع أسعار البترول والصراع الإديولوجي أساساً.

هذه العوامل دفعت بالنظام الجزائري إلى إدخال إصلاحات على المشهد السياسي الحزبي من خلال التنصيص في مقتضيات الدستور على نظام التعددية الحزبية، إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تسفر تلك الإصلاحات في الحقيقة الواقعية عن نظام حزبي تعددي يكون فيه الحزب الحاكم نتيجة للاحتكام لصناديق الاقتراع المحايدة، فهذه التعددية لم تكن إلا شكلية لأسباب سياسية كما سنرى فيما بعد.

فوظائف الحزب السياسي الجزائري في ظل نظام التعددية الحزبية لم يقم إلا بنفس الأدوار والوظائف التي كان يقوم بها حزب الجبهة وهو دعم شرعية النظام الحاكم، وإن التعددية الحزبية التي تم الإعلان عنها لا تعدو أن تكون سوى واجهة للممارسة الديمقراطية، لهذا نجد أن الحزب الذي فاز في انتخابات ١٩٩١ قد تم حله، ليس لأنه كان يحمل توجها إسلاميا، بالقدر ما كان حزباً مستقلاً عن التصور الذي يتبناه النظام ويسعى إلى تطبيق برنامج سياسي البعيد كل البعد عن الهدف الذي كان يعمل به الحزب العريق والمتمثل في خدمة السلطة العسكرية التي تتحكم بزمام الأمور وبقبضة من حديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. العوائق التي تحول دون ممارسة الحزب الجزائري لوظائفه: يلاحظ أن الظاهرة الحزبية في الجزائر تتخبط في مشاكل تحول دون أدائه لوظائفه السياسية، ويعزى هذا الأخير لمركب مجموعة من العوامل المتداخلة التي تجمع بين ماهو ذاتي والأخر خارجي، فغياب الدوران السلس للنخبة الذي معه ترك إرث "شخصنة السلطة" وفق غياب منطق التناوب على السلطة، سواء تعلق الأمر بداخل الحزب أو بمفهوم السلطة المرتبط بمؤسسات الدولة، فهذا الواقع الذي تعيشه الأحزاب السياسية داخليا، سينعكس هو الأخر على العلاقة بين الحزب والمجتمع، فكيف يمكن أن نتصور أحزاب تفتقد معظمها إلى ديمقراطية داخلية وتواصل داخلي مبني على الحوار والتوافق أن يكون عكسه هو منطق العلاقة بين المجتمع والحزب؟

هذا التصور يظهر جلياً في ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مما يجعل الأحزاب الجوائرية تبتعد كل البعد عن أدائها لوظائف الوساطة أو ما يسمى في أدبيات العلوم السياسية بالوظيفة المنبرية، وبذلك أصبحت منبراً للسلطة الفعلية من خلال شرعنة قراراتها السياسية التي لا تمت بصلة للواقع الاجتماعي، فالوصف الذي يمكن تقديمه للواقع الحزبي هو أن هناك واقع أوليغارشي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وتغييري.

أما الملاحظات التي يمكن تقديمها من خلال قراءات للبرامج الحزبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة ٢٠١٢ هي حقيقة غير واضحة مما دفعت بالمجتمع المدني إلى فقدانه أهمية تتبعها ناهيك عن البرامج التلفزيونية التي فضحت بالملموس ضعف قوة الإقناع ورداءة الخطاب السياسي والغير الموزون لأغلب مقدمي هاته البرامج هو ما يطرح للعيان تساؤل: كيف يمكن هكذا لقيادة أن تنوب على الشعب الجزائري وهي لا تجيد لا القراءة ولا فن الخطابة؟ حتى لا نسمح بأنفسنا بفتح تساؤلات حول الأدوار الكاريزمية التي يجبب أن تتوفر لهذه القيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهناك غياب تصورات واضحة من خلال البرامج التي قدمتها الأحزاب الجزائرية، بل أن بعضها اكتفى فقط بإعادة صياغة نفس الخطاب السياسي في برامجها الحزبية، مما جعل المتتبع الجزائري يجد نفسه أمام حزب واحد عوض التعددية الحزبية الشكلية، فالتعددية الحزبية التي دخلت فيها الجزائر حقيقة لم تعكس تعددية في البرامج الحزبية، بالقدر ما أعادت تكريس منطق برامج الحزب الواحد.

إن الواقع الحزبي بالجزائر يدفعنا كباحثين في الظاهرة الحزبية بالجزائر إلى التساؤل: من يصنع الواقع السياسي بالجزائر؟

إن الطابع الذي يطبع النظام السياسي عامة والحزبي خاصة منذ ١٩٩١ إلى اليوم من خلال قراءة أولية له، يدفعنا نحو الخلاصات التالية:

عدم الاستقرار وميل النظام الحزبي نحو نظام الحزب المهيمن والتسلطي، وهو بطبيعة الحال تكريس فرضته السلطة وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس انتخابات فعلية، ولعل النتائج الانتخابية التشريعية الأخيرة خير دليل على ذلك حيث حصل الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني على ٢٢٠ مقعداً من أصل ٤٦٢ بينما حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يترأسه رئيس الوزراء أحمد أوحيي على ٦٨ مقعداً ليقتصر حظ الإسلاميين المنضويين تحت تحالف الجزائر الخضراء على ٤٨ مقعداً فقط.

هذه الهندسة التشريعية أفرزت أصواتاً معارضة تنادي بفساد انتخابي وتزوير للنتائج وهو ما تزامن مع اعتقال أحد القيادات الاساسية فيجبهة الإنقاذ الإسلامية "على بلحاج" وهي بمثابة سابقة خطيرة جداص لم تحدث في أعتى الديكتاتوريات العالمية، فالحزب الواحد لا يمكنه أن يعبر عن جميع التناقضات الاجتماعية، وما يقع الآن في النظام السياسي الجزائري لا يعدو أن يكون سوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولات لتغطية التصدعات الاجتماعية، عوض عرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير التعددي المؤسساتي الحقيقي.

فالنظام العسكري الجزائري لا يسمح إطلاقاً بممارسة ديمقراطية تمثيلية، هو ما يجعل النسق الحزبي الجزائري في غير موضعه الطبيعي، فالسلطة العسكرية الجزائرية المتحكمة بزمام الأمور من خلال ممارستها للدور المزدوج للسلطة الفعلية في الباطن وممارسة السلطة المدنية في إطار قالب تعددي شكلي كانت نتائجه واضحة على مجموعة من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

على النخبة السياسية الجزائرية أن تتجند بكل أطيافها وحساسياتها السياسية نحو مشروع جديد من خلاله يمكن أن يتنازل الجهاز العسكري عن تعنته وتحكمه الكامل بالسلطة السياسية، وهذا الأخير لن يتأتى إلى من خلال مشروع مبني على توافقات وتنازلات بعض القيادات الحزبية، حتى يتم وضع تصور جديد يمكن به أن تأخذ الجزائر استقلالها الثاني من الآلة العسكرية بعد أن أخذته سنة ١٩٦٢.

إن المشهد الحزبي الجزائري قد بدى واضحاً خلال الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠١٢ فكانت الأحزاب السياسية عديدة وعددها (٢٧) حزباً ونشير إليها بالتالي (الخولاني، ٢٠١٢: ٣).

حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي تكتل الجزائر الخضراء، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، القوائم الحرة، الجبهة الوطنية الجزائرية، جبهة العدالة والتنمية، الحركة الشعبية الجزائرية، حزب الفجر الجديد، جبهة التغيير، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، التجمع الجزائري، الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، عهد (٥٤)، اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، جبهة المستقبل، الحركة الوطنية للأمل، التجمع الوطني الجمهوري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حركة المواطنين الأحرار، حزب النور الجزائري، حزب الكرامة، حزب التجديد الجزائري، حركة الانفتاح، الجبهة الطنية للأحرار من أجل الوئام، الجبهة الوطنية الديمقراطية.

وأما القواسم المشتركة في برامج الأحزاب هي (سعيد، ٢٠١٣: ٤٥): الحفاظ على التراب الوطني الجزائري، والعمل دفع عجلة التنمية للإمام لبناء اقتصاد جزائري كفيل بتحقيق الرفاه للمواطنين الجزائريين، الإيمان بالاستقرار وإشاعة الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين واجب وطني تقتضيه طبيعة الحال الجزائرية، العمل على مد يد التعاون للأخطار العربية وتبني قضاياها السياسية، وكذلك العمل بما يحقق السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : السياسية الخارجية والمحددات الحزبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسية الخارجية والمحددات الحزبية

إن الحديث عن السياسة الخارجية حديث عن بوابة العلاقات الدولية التي تطل من خلالها الدولية على العالم الخارجي وهذا هو مسرح السياسة الخارجية والمساحة المرخص لها التفاعل من خلالها مع بقية دول العالم إلا إن الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية، يعبر عن مدى التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه ومناهجه والقوانين التي تحكمه، فقد إقترنتطوردراسة هذه الظاهر بتطور دراسة الكل الذي يمثل العلاقات الدولية، فقد عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية، وكذلك المنهجية.

حاولت نظريات السياسة الخارجية بإستمرار شرح وتغيير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أخر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدولة، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول، فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سباق عمل على الفرضيات، يكون ملائماً لتغيير وطبيعة وحدود عمل السياسة الخارجية، كما أن محاولة تفعيل الحورات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظرياً ومنطق معطيات الواقع الدولي، كأنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول(بوقارة، ٢٠٠٣:)، ونحن في معرض بيان ماهية السياسة الخارجية، لابد التعرض إلى التعريف بالسياسة الخارجية، والمفاهيم التي تتعدد عند التعرض لها، بالإضافة إلى تناولنا السياسة الخارجية الجزائرية لأنها محور البحث من حيث سمات ومبادئ هذه السياسية، وصناعة هذه السياسة من حيث المحددات وصناع القرار، لذا سنتناول هذا في مبحثين هما:

المبحث الأول: السياسية الخارجية الجزائرية: المفهوم والأهداف

المبحث الثاني: المحددات الحزبية وصناعة السياسة الخارجية: الداخلية والخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المفهوم والأهداف

السياسة الخارجية بطبيعة الحال، هي بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظم العالمي على المحتويات السياسية، والإستراتيجية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، عليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف بإستمرار مع التغيرات الخارجية والداخلية، على حد سواه، وكلما تقاعس الدول في تكييف سياساتها الخارجية مع التغييرات الذي يضفي سمى العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في اطار الجماعة الدولية(WWW,lilya – Almostakbal. org)، كما يقصد، بالسياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. و السياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، وللتعريف بماهية السياسة الخارجية، لابد من التعرض إلى جملة من التعريفات لهذه السياسة، ومن ثم تعالج الأسباب تعدد المفاهيم التي أدت إلى اختلافات في تعريفاتها وسنتناول ذلك في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية

المطلب الثاني: الأهداف ومبادئ السياسية الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعدد تعريفات الباحثين إزاءها. والحق، فإن تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الابعاد التي تتدرج في إطارها والعلاقات بينها(سليم، ١٩٩٨: ١١).

إزاء ذلك، نرى ان (كورت) يقدم لنا تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، انها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب. (kurt, ١٩٤٩: ١٢)

ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية قائلا: "بكلمات أخرى، انها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخر"(.Ibid)

إلا ان هذا التعريف، يقتصر على جانب واحد، هو انه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية(الشاوي، ١٩٦٩: ٣٨)

اما السفير (ليون نويل) فقد عرفها بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى"(مرل، بلا: ١٦). في حين يرى (مودلسكي) بأنها: "نظام الأنشطة الي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية).

اما فيما يخص فيرنس وريتشارد سنايدر فإنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدثت حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل(سليم، ١٩٩٨: ٧).

وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى (سنايدر) في هذا المجال ان الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بأسمها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبنؤون المناصب الرسمية في الدولة(مصباح، ١٩٩٤: ١٠).

ويقترب من هذا التعريف، التعريف الذي قدمه تشارلز هيرمان للسياسة الخارجية، التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعو القرار الرسميون، إذ يعرفها: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية(سليم، ١٩٩٨: ١٠).

وفي المعنى نفسه، يعرف باتريك مورجان السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين(سليم، ١٩٩٨: ٩).

وبموجب هذه التعاريف، تكون السياسة الخارجية في منظورنا ما هي: إلا بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي، بهذا المعنى يفهم السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول، وابعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالأهداف والاستراتيجيات المعلقة.

من هذا المنطلق، يمكننا ان نذهب إلى القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، التي تترجم إلى واقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملموس ومن خلال الإدارة الدبلوماسية، كما تجسد السياسة الخارجية وجود عديد من الخطوات، بالإمكان إيجازها في الأتي(خشيم، ١٤٢٥، ١١٣- ١١٤).

١-قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف محددة في حالة تبني سياسة خارجية محددة.

٢-ان صانعي القرار، في ترجمة المصالح القومية، يأخذون في حسبانهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى ا لداخلي والخارجي.

٣-ان تحقيق الأهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رفد العوامل المادية والبشرية والتكنولوجية.

٤-قيام صانع القرار من تطوير خطته أو إستراتيجيته تبعا لقدرات أو إمكانيات الدولة، إلى درجة من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بالسلوك العقلاني من اجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة.

٥-تتبنى الدولة المواقف الايجابية التي من شأنها ت حقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعا لقدرات الدولة.

٦-قيام مؤسسات الدولة جميعا، بتقويم دوري للتقدم الذي أنجزته هذه المؤسسات تجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية.

والحق، ان العملية الأخيرة، عملية التقويم، هي علمية معقدة وصعبة، وذلك نتيجة للأسباب الآتية: (خشيم، ١٤٢٥، ١١٥).

١- ان الأهداف المتوخاة تحقيقها في السياسة الخارجية، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الإستراتيجية الطويلة المدى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ان عملية تأثير سياسة خارجية لدولة معينة على باقي الوحدات الدولية الأخرى تتسم بصعوبتها من حيث التقويم بسبب تعذر الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة.

٣- ان النتائج المترتبة على تبني سياسة خارجية معينة، تحيط بها عوامل النجاح والإخفاق، يدفعنا إلى القول بعدم إمكانية وصف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها ناجحة أو غير ناجحة بالمرة.

وقبل الانتقال من الحديث عن السياسة الخارجية علينا أن نوضح بخصوص التعريفات أن طبيعة السياسة الخارجية غير متفق عليه من قبل أهل الاختصاص السياسي، بل لدينا من الاعتقاد أنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلاً، وذلك كون مجال الاختيار في حقل دراسة وتحليل السياسة الخارجية متسعاً بشكل واضح.

إن التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية لا يخرج عن ما سبق من تعريفات للسياسة الخارجية آنفاً، لكون الحديث كان يحمل صفة العمومية، والسياسة الخارجية الجزائرية واحدة من السياسات الخارجية للبلدان المنتشرة هنا وهناك على طول وعرض الساحة الأرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

إن الجزائر قد حرصت منذ تاريخ استقلالها العام ١٩٦٢ على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية ودبلوماسية تتجنب الضجيج والشعارات مع التزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة، مما أكسبها مكانة دولية مميزة وذلك بسبب عدد من الأهداف والمبادئ التي اتسمت بها السياسة والخارجية ويمكن بيانها فيما يلي:

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية: تدور أهداف السياسة الخارجية الجزائرية حول مجموعة من الأهداف وهذه الأهداف تكتسب صفة العمومية والشمول ويمكن بيانها فيما يلي(إبراهيم، ٢٠٠٧: ٣٨-٣٩).

١. حماية الوجود الذاتي الجزائري ودعم الأمن الوطني، وهذا يعني الحفاظ على الاستقلال وضمان حريةحركة السياسة الخارجية في المجالين الداخلي والخارجي.

٢. زيادة مستوى الثراء والرفاه الاقتصادي للشعب الجزائري، فالدول تسعى إلى العمل على زيادة الإنجاز لتحقيق هذا الهدف، والدول المختلفة تسعى إلى قهر أسباب التخلف، وذلك بتنمية مقدرات الدولة.

٣. الدفاع عن أيديولوجية الدولة على اعتبار الجزائر دولة عربية مسلمة، والعمل على نشرها لي الخارج بقصد خلق قناعات بهذه المبادئ لدى وحدات أخرى دولية في القارة الإفريقية وفي غيرها.

٤. تدعيم هيبة الدولة الجزائرية ومكانتها في المجتمع الدولي، وذلك بخلق سمعة طيبة لها.

٥. العمل على حفظ السلام والأمن الدوليين كهدف للسياسة الخارجية الجزائرية، انطلاقاً من مبادئ الاسم المتحدة التي هي عضو ينتمي إليها مع بقية دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية : إذا كانت هذه أهداف السياسة الخارجية والتي ترتكز هذه الأهداف على عدة مبادئ تم مراعاتها من قبل صناع القرار وذلك لتحقيق الأهداف الآنفة الذكر وهذه المبادئ هي:

أ. ضبط الحدود مع الدول المجاورة : إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثور تها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وتر سيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران ١٩٦٩/١/١٥ واتفاقية لمسان ١٩٧٠/٥/٢٧ ثم معاهدة الرباط ١٩٧٢/٦/١٥، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم ١٩٧٠/٠١/٠٦

وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم ١٩/٥/ ١٩٨٣، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم ١٩٨٣/١٢/١٣ ومع مالي يوم ١٩٨٣/٠٥/٠٨ ، ومع النيجر يوم ١٩٨٣/٠١/٠٥ ، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة ١٩٥٦.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب فاتيلVATTEL فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية "، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها(قجالي، ١٩٩٠: ٣٠٢-٣٠٤).

ب. مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفق ا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد " تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول "، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهرهذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبي ة التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد،"وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز ٢٩٢ مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي ٢٢٠٠ عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين "(قجالي، ١٩٩٠: ٣٠٤-٣٠٧). هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابي ا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

ج. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لايوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر(MAMERI , ١٩٨٦ :P ١٦-١٨).

وتقرر المادة ٩٢ من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي، يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية(الدستور الجزائري). بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر " وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان "(قجالي، ١٩٩٤: ٣٠٨-٣٠٩).

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم ١٩٧٩/٠٨/٠٥، اعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة ١٩٨٣، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت ١٢ سنة، ولم تعودو الى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها(قجالي، ١٩٩٤: ٣٠٩-٣١١). والى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

د. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة: جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني.

فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية (قجالي، ١٩٩٠: ٢٩٤- ٢٩٤).

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعم ال القوة يعد شرط ا جوهري ا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل لثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون "وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء الى القضاء او التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية" (لحلوح، ٢٠٠٤: ٥٥)، فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومند الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجو ء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتج ا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية.

رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع (قجالي، ١٩٩٠: ٢٩٤-٢٩٥).

هـ- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة: نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٧/٢ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لاتنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس (قجالي، ١٩٩٠: ١٧٢– ١٧٥).

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة.

وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار (قجالي، ١٩٩٠: ١٧٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : المحددات الحزبية وصناعة السياسة الخارجية: الداخلية والخارجية

يكاد يجمع الباحثون على أن دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية يثير إشكالات نظرية حقيقية، تجعل الوصول إلى نموذج نظري موحد يحكم ويفسر هذا الدور أمرا متعذرا، ويرجع ذلك إلى أن الأدبيات المختلفة في العلاقات الدولية- خاصة قبل الثورة السلوكية- ركزت كثيرا على الدولة كفاعل وحدوي ووحيد في صنع السياسة الخارجية، وأهملت باقي الفاعلين، وفيما بعد الثورة السلوكية ركزت على الفاعلين فوق- القوميين، وأهملت نوعا ما الفاعلين عبر القوميين أو تحت مستوى الدولة وتزداد الصعوبة أكثر من الناحية العملية، بحيث أنه إذا كان من المستطاع تتبع دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية في دول أوروبية و أمريكية، فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، على اعتبار هشاشة التجربة الحزبية فيها، وتميز دورها المنصب حول التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية (ربيع، ١٩٧٥: ٥٥) كما يتحدثون عن نمطين لهذا الدور:

- **الدور المباشر:** وفيه تتكفل الأحزاب برسم ووضع سياسة خارجية خاصة بها، وتعمل على تنفيذها مباشرة، دون واجب المرور على الدولة للحصول على موافقتها.
- **الدور غير المباشر:** وفيه لا تعمد الأحزاب السياسية إلى وضع سياسة خارجية خاصة بها وإنما تسهم في التفاعلات الدولية، عن طريق المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التي تختص بها الدولة. وهذا النمط هو الذي سنعتمده، وللوقوف على محددات الأحزاب الجزائرية في المشاركة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية فإننا سنتناول ذلك في مطلبين هما:

المطلب الأول: المحددات الحزبية الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الحزبية الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: المحددات الحزبية الداخلية

وهي عوامل متعلقة بالأحزاب ذاتها، من حيث نشأتها وتطورها، خصائصها، أدوارها...إلخ.

إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي أُعتبر منذ الإستقلال الحزب الطلائعي الوحيد، وحزب جبهة القوى الإشتراكية (FFS) غير المعترف به والذي كان يمثل حزب المعارضة، فإن بقية الأحزاب الأخرى كانت وليدة الإنفتاح على التعددية السياسية الذي أقره دستور ١٩٨٩، إذ بلغت ما يقارب الستين حزبا بمناسبة الإنتخابات البلدية لسنة ١٩٩٠(L'ahouari ADDI) وإذا كان من المعروف أن الأحزاب تمثل تعبيرا عن الإتجاهات السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي لها امتدادات شعبية تصون بقاءها، فإن تطورات العشرية الأخيرة أفضت إلى تقلص هذا العدد بشكل كبير، وكانت البداية مع انتخابات جوان ١٩٩٠ وديسمبر ١٩٩١ التي أظهرت أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وجبهة التحرير الوطني (FLN)، وجبهة القوى الإشتراكية (FFS)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، هي وحدها التي حصلت على مقاعد، بينما الأحزاب الأخرى أهملت أو أقصيت، لأنها لم تحظ بدعم الشعب ولم يحتضنها(Ibid). ثم توالت الأحداث بعد ذلك لتكشف بحق، ليس فقط عن العدد المحدود للأحزاب التي يمكنها البقاء والمنافسة في الحياة السياسية، وإنما عن الضعف الواضح الذي يعتريها، ويجعلها على هامش اللعبة السياسية التي ظهرت فيها السلطة كمركز مهيمن ومسيطر، وبالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية. وهذه العوامل ترجع إلى عوامل ذاتية أوداخلية فهناك عدداً من المحددات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية المؤثرة على لدور الأحزاب الجزائرية في السياسة الخارجية، وإن عدم القدرة هذه ترجع في جزء منها إلى خصائص وميزات تتعلق بالأحزاب ذاتها، منها:

أ. الإنفصام الواضح، واتساع الهوة بين قيادة الحزب وقاعدته، حيث كثيرا ما يلاحظ أن القيادات تنفرد بقرارات لا تعكس طموحات أو على الأقل آراء القاعدة(اللحام، ٢٠٠٠: ١٢٩)، وهذا ما يؤدي بالحزب إلى أن يتنصل عن وظيفة التعبير عن آمال ومطالب مناضليه ومؤيديه، ويؤدي به في النهاية إلى أن يفقد قاعدته الشعبية.

ب. غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي، حيث ما تفهمه الأحزاب من الديمقراطية والتعددية هو ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم، وإلا فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده. وهناك من يجد لهذا مبررا تاريخيا، حيث نجد في الفكر السياسي العربي أن الصراع على السلطة لم يكن أبدا يعني الحد من تسلطها أو تقييدها، وإنما كان يعني الحلول محل الحكام كأشخاص، وليس تغيير السلطة من حيث هي شكل للحكم (بن عنتر، ٢٠٠١: ١١)، أي غلبة فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم. إن خير تجسيد لهذا، هو الإنتخابات التشريعية لسنة ١٩٩١، أين استنفر حزب (RCD) جميع قواه لأن تلغى نتائج انتخابات الدورة الأولى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، ولم يحصل فيها (RCD) على أي مقعد، ولم يقف الأمرعند هذا الحد، بل دعا الجيش بشكل علني، إلى منع الفيس (FIS) من الوصول إلى الحكم (ميتكيس، ١٩٩٣: ٤١).

إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الشأن أنه كثيرا ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، وإذاك لا عجب أن ترتبط الشخصنة بالأحزاب كذلك (هلال ونيفين، www.katelanalia.com: ١٧٦)، وتصبح ولاءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء والمناضلين والمؤيدين للحزب ترتبط بقيادته، لا ببرامج وأهداف الحزب، ومن هنا تكون النتائج الوخيمة عند رحيل مؤسسه أو قائده. وكمثال على ذلك حزب حركة النهضة، بعد رحيل عبد الله جاب الله وتأسيسه لحزب آخر هو حركة الإصلاح الوطني.

ج. التشرذم و الإنشقاق، فبالنسبة للتيار الإسلامي مثلا، في بداية التسعينيات انقسم إلى حوالي ١٦ حزبا يتنافسون على تمثيله، وبالنسبة لانتخابات ١٩٩٩ الرئاسية فإن قضية مرشح الإجماع قد أدت بالكثير من الأحزب إلى الإنقسام على نفسها، بدءا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) الذي تولى قيادته أحمد أويحي بعدما أبعد أمينه العام الطاهر بن بعيبش الرافض آنذاك لدعم مرشح الإجماع، وحدث نفس الشيء مع حركة النهضة عندما عزل عبد الله جاب الله من قيادة الحزب، ونفس الأمر بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بترشيح مولود حمروش للرئاسة (الشافعي، ٢٠٠١: ٢٥٧)

د. الإنتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف المتقلبة التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة السياسية الوطنية، إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تتموقع، هل هي مشاركة في الحكم أم أنها في المعارضة ؟ وينطبق هذا على عد معتبر من الأحزاب (أحزاب الإئتلاف الحكومي الحالي مثلا) ممن فضل لعبة الإنتقال بين مواقع السلطة والمعارضة. ولكل حزب تبريراته الخاصة به، فالــ (RND) مثلا يبرر مشاركته في الحكومة بضرورة وضع حد للقيادة الإسلامية(L'haouari ADDI) للمؤسسات، بينما حزب حركة مجتمع السلم (MSP) يجد له مبررا في إرادته وقف مسار علمنة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، إستراتيجية الخيارات المفتوحة التي ينتهجها الحزب من خلال دراسته كل البدائل التي تتيحها الحياة السياسية، والتعامل معها وفق منطقي عقلاني(جريدة النبأ، ٢٠٠٤: ١)، حتى أن الكثيرين وصفوا هذا الموقف بالمائع أحيانا، والبراغماتي أحايين أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـــ. ضعف برامجها وتنظيمها الداخلي، إذ يبدوا أنها تفتقد إلى برامج واضحة ومحددة وبديلة عما تعرضه السلطة الحاكمة، كما أنها تتسم بضعف التنظيم الداخلي، لحداثة عهدها بالتجربة الحزبية، ولا تملك قدرة التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة (تنسيقية العروش مثلا أضحت بديلا عن الأحزاب في طرح مطالبها وتمثيل مصالحها). وبالتالي ما زالت الأحزاب غير قادرة على أن تشكل معارضة حقيقية وفاعلة للسلطة الحاكمة. وصلت إلى السلطة، على أساس أن النظـــم الديمقراطية تفترض ذلك. إلا أن هذا يبقى بعيدا- على الأقل- في المدى المنظور، ذلك أن الرئيس لا يمثل أي حزب سياسي، ورئيس الحكومة قد لا يكون صاحب الأغلبية في البرلمان (أويحي مثلا)، وعليه فإن هناك عوامل أخرى محددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المحددات الحزبية الخارجية

ونقصد بها العوامل المتعلقة بالنظام، من حيث القيود أو التسهيلات التي يمنحها للأحزاب، ورؤيته لدورها في الساحة السياسية، وكذا فهمه ونظرته للمعارضة عموما. يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام والأحزاب في إطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول في الثانية، لذا يعتبرون أن جزءا مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينيات (الدسوقي، ٢٠٠٠: ٧٠) ولئن فُسر توقيف المسار الإنتخابي عام ١٩٩٢ بأن النظام السياسي الجزائري ليس مستعدا لإدماج الأحزاب المستقلة في وظيفته أو خدمته (L'haouari ADDI)، فإنه أُعتبر كذلك بداية لأزمة انسحبت على منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب، ذلك عندما عمد النظام إلى:

١- حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس ١٩٩٢.

٢- التضييق على منظمات المجمع المدني- وضمنها الأحزاب- أمنيا بسبب الظروف السياسية المتأزمة، واقتصاديا بسبب الإقتصاد المتردي، ومعلوماتيا بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات (الدسوقي، ٢٠٠٠: ٧٣)

ولم يكتف النظام بهذا، بل سعى إلى التقييد القانوني للأحزاب، من خلال المادة ٤٢ من دستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، لكن ذلك لا يعنـــي تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها أن تتخذ كافة أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما قيّـدها بالإعمال الفعلي لقـانون الطـوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني، والخوف من شيوع عدم الإستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقويض أركان الدولة (هلال، مسعد، www.katelanalia.com: ١٤٨) وبالتالي بات محظورا على الأحزاب التجمعات والمظاهرات والمسيرات إلا بتراخيص تمنحها وزارة الداخلية.

إذن النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية، ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له، وفي خدمته، لأنه كان يدرك أن قوته وبقاءه هي في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب، وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا كان من الواجب عليه لتفادي هذا الأمر اللجوء إلى:

١- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إلغاءها.

٢- تأميم القاعدة المادية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ومن أمثلة هذا التأميم القضاء على العديد من وسائل الإعلام التي تستغلها هذه المؤسسات لتعبر عن نفسها (صالح، جانفي، ٢٠٠٤، ٧٩)

ببساطة لقد حاول تدجينها وابتلاعها، ونجح في ذلك إلى حد كبير، حتى إن بعضها تحول إلى لجان مساندة للرئيس (بوزيد، http :// aldemokrati.com)، وبعضها الآخر هو امتداد للإدارة الحكومية، تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات الحكومية، وضبط قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الإنتخابية (L'ahouari ADDI).

وطبقا لما يراه محمد المجذوب من أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم فإن الحزب الذي تسنده هو أقوى الأحزاب حتى وإن كان يفتقد للتأثير الجماهيري أو الفاعلية السياسية (فرحاني: ٧٦)، نرى أن هناك بعض الأحزاب ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية سوى أنها ديكور تزين به مختلف المواعيد الإنتخابية، تستعملها السلطة وتستخدمها لذلك، وهي لا تمتلك امتدادا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي، بالمقابل هناك أحزاب شعبيتها تحددها السلطة وهي التي تقيسها، وتعبر عنها كيف ما تشاء من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال مختلف المواعيد الإنتخابية، وإلا بماذا نفسر أن حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني لسنة ١٩٩٧ يفقد ١٠٨مقاعد في انتخابات ٢٠٠٢ التشريعية، بينما حـــزب آخـــر يرتفع من ١٥ مقعـــدا إلى ١٥٦ مقعـــدا ؟!

ولا تزال التعبئة السياسية تمثل أحد أدوار الأحزاب وفق ما يراه النظام(أبو عمود، ٢٠٠١: ٤٢) هذا النمط القديم الذي كان سائدا في عهد الأحادية السياسية، والذي كان يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني، أريد له أن يستمر في عهد التعددية، وبالتالي بدل أن تكون الأحزاب أطرافا فاعلة في الحياة السياسية، تصبح أجهزة للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي.

كذلك أريد للأحزاب أن تكون مجسدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يتقنعا، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة، وتعمل كقوة توازن مكملة للسلطة(بلقزيز وآخرون، ٢٠٠١: ١١)، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الإستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى- النظام- الرافد الأساسي لأزمة المعارضة.

وإزاء كل هذا، تتقلص فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تـــؤول إلى الإنعـــدام فيما يخـــص السياسة الخارجية.

إذن، إذا كان النظام السياسي الجزائري يجسد الحد الأدنى ديمقراطيا من الناحية الشكلية، من خلال فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وإجراء انتخابات بانتظام، وإقرار مبدأ التداول على السلطة، واستكمال بناء الصرح المؤسساتي. . .إلخ، فإنه ليس كذلك من الناحية الوظيفية، حيث لا تزال تعتوره بعض النقائص والممارسات التي تجعل البنية الوظيفية للنظام لا تساير بنيته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكلية، وتفرغ الأطر المؤسسية من محتواها، وذلك عندما تصبح العملية السياسية محكومة بالإطار المؤسسي في ظاهرها، وبالأطر الفردية في باطنها.

إن هذا يفسح المجال لازدياد تأثير السمات الشخصية لصانع القرار في مقابل تراجع تأثير عامل الدور الذي يحكم سلوكات وتصرفات صانع القرار، وبالتالي لا يزال يعمل النظام السياسي الجزائري على بقاء عملية صنع السياسة الخارجية محكومة بالأطر الفردية.

وإذا كانت المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الداخلية المهمة في صنع القرار السياسي، فإنه في مجال السياسة الخارجية ينحصر دورها إلى أبعد الحدود، وذلك لعدم اهتمامها بالشؤون الخارجية إلا ما اتصل بشؤون الأمن القومي. على عكس المؤسسة الرئاسية التي تحاول أن تستفرد بهذا المجال، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحتها الدساتير المختلفة لرئيس الجمهورية، والمخولة له الحرية الكاملة في تقرير السياسة الخارجية للأمة، وكذا من خلال الجهود الكبيرة التي يبذلها بوتفليقة من أجل التجسيد الميداني لهذه الصلاحيات.

وتبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يرتهن ضعفها بعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب ذاتها، من حيث حداثة نشأتها، وعدم نضجها، وانقسامها على نفسها، واهتمامها بالشؤون الداخلية التي تمس المواطن، وغياب برامج حقيقية بديلة عما يعرضه النظام وبعدها عن مراكز السلطة...إلخ من جهة، ومن جهة أخرى بالقيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام انطلاقا من تأسيسها وهيكلتها، وصولا إلى أهدافها وأدوارها. وهكذا تنأى الأحزاب السياسية عن مقاسمة الرئيس مهمة صنع السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الصعب جدا الدفاع عن فرضية أن البيئة الدولية تدفع إلى زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وسط ما استجد في عالم ما بعد الحرب الباردة من متغيرات و مؤشرات تدعوا كلها– من الوهلة الأولى– للقول بتراجع وتقلّص الدور والمكانة التي يتمتع بها صناع القرار في رسم وتوجيه السياسات الخارجية لدولهم، إلا أن هناك من النماذج ما يجعل هذه القضية مثار جدل ونقاش، بحيث لا تزال المحددات الشخصية تحتل موقعا متميزا ضمن السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة الحديثة منها بعهد الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس سنبحث في الكيفية التي تؤثر بها مختلف مكونات البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال محاولة معرفة طبيعة التغيرات الدولية التي توصف بالجديدة، وتأثيرها على دور صانع القرار في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا مجمل ما يمكن أن تقرره الدول الكبرى بخصوص هذا الدور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الأحزاب الجزائرية وصناعة القرار الخارجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الأحزاب الجزائرية وصناعة القرار الخارجي

إن الأحزاب السياسية في أي بلد من البلدان تلعب دوراً هاماً في صناعة وتنفيذ القرار الخارجي للبلد الذي تعيش فيه، وهذا يعتمد اعتماداً كلياً على البيئة السياسية لذلك البلد، فالدول التي تتحلى بالديمقراطية الحقيقية فإن تلك الأحزاب تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية وتتدنى مساحة الأحزاب في صنع القرار الخارجية كلما كانت الديمقراطية أقل ممارسة وهكذا حتى لا تجد في الدولة ديمقراطية ويكون دور الأحزاب عندها دوراً هامشياً.

إن الأحزاب السياسية بالقدر الذي تتم عبه من حصانة من سطوة الدولة يكون لها أثر كبير في المشاركة في صناعة القرار الخارجي وتنفيذه وخلاف ذلك يتلاشى الأثر فتصبح الأحزاب مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة وليس مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الذي يشارك فيه الفرد في كل ما له من حقوق كانتخاب وإبداء الرأي.. . إلخ.

إن الأحزاب العربية على وجه العموم تكاد أدوارها تتلاشى فهي أحزاب حكومية بامتياز إلا تلك الأحزاب التي جعلت من نفسها معارضة وهي قليلة على وجه التقريب، وفي متناولها الأحزاب الجزائرية ودورها في رسم السياسة الخارجية الجزائرية وبعد أن تناولنا العوامل المحددة لها في المبحث السابق، فإننا والحالة هذا سنتناول هذه الأحزاب والسياسة الخارجية في هذا المبحث من خلال مبحثين أساسين هما:

المبحث الأول: الأحزاب الجزائرية ودوائر صنع القرار الخارجي.

المبحث الثاني: أدوار الأحزاب الجزائرية في السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الأحزاب الجزائرية ودوائر صنع القرار الخارجي

هناك عدة دوائر يتم من خلالها صناعة القرار الخارجي في أي دولة من الدول، هذه الدوائر تشارك في صناعة القرار وذلك من خلال الأعضاء المنتمين في كل دائرة من دوائر صنع القرار تلك، وهؤلاء لهم أفكارهم وتوجهاتهم ورؤيتهم للأمور وللمشكلة بخاصة التي تتطلب اتخاذ القرار من هنا فإن هذه الدوائر تنقسم إلى عدة أقسام مما لا شك فيه فإن الدوائر تلك تختلف من دولة إلى أخرى لكون الأنظمة في دول العالم مختلفة فكان من هنا الاختلاف.

والملاحظ أن دولة الجزائر تنقسم دوائر صنع القرار وهي الواضحة من خلال دراسة النظام الجزائري، وهذه الدوائر تكاد تتشابه مع الدوائر المعمول بها في صناعة القرار الخارجي لدول العالم الثالث، أصنف أن الدوائر الجزائرية تكاد تكون دوائر حكومية بامتياز وذلك بسبب السيطرة القومية للسلطة التنفيذية على جميع أجهزة الدولة وهذا شأن الدول النامية التي أصبحت النخبة السياسية تملك القوة في تسيير البلاد حيث التوجهات التي تخدم مصالحهم وتقيهم على سدة الحكم ولو طول العمر، إن الدوائر المناط بها صناعة القرار الخارجي في الجزائر لا تخرج عن مسار هذه المنظومة، وبالتالي فالتشابهة في عمل دوائر صنع القرار واضح للعيان لا يخفى على أحد وفي هذا المبحث سنتناول دوائر صنع القرار من خلال مطلبين رئسيين هما:

المطلب الأول: الدوائر الرئيسة في صناعة القرار

المطلب الثاني: الدوائر القانونية في صناعة القرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الدوائر الرئيسية في صناعة القرار

هناك دائرتين في الدولة الجزائرية تقوم على صناعة القرار، وتأخذ النصيب الأكبر في هذا التوجه، ومهيمنة على بقية الدوائر الأخرى، وهما دائرة مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة، لكون الرئيس ينتمي للمؤسسة الثانية وبدوره يقوم بكل ما تطلبه القوات المسلحة.

وبالتالي فدائرة القوات المسلحة تعمل على دعم مؤسسة الرئاسة لكونها تحصد من الامتيازات الكثير، وفي ظل هذا السبيل فإن الحال يمكن القول فيها هناك تزاوج ما بين مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة، وهذا يعود إلى أسباب عديدة يمكن إجمالها بما يلي: أن الرئيس كان بالأمس في أيام التحرير أحد أعضاء جبهة التحرير الجزائرية، فقد نشأ فيها وبتالي من الصعب التخلي عنها، والقوات المسلحة بدورها وهي وريثة جهد التحرير وجدت في الرئيس المنتمي إليها خير من تعمل على مساعدته، وبالتالي فإن هناك تناغم بين مؤسسة ودائرة القوات المسلحة وهذا ما سيبينه في الآتي:

أولاً: دائرة مؤسسة الرئاسة: يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي مليء بالخصوم، وتأسيسا على هذا يحبذ أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية.

إن هذا التحبيذ يجد أساسه كذلك في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.

٢- يمكن لشخص واحد- كرئيس الهيئة التنفيذية- أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان(جنسون، ١٩٨٩: ١٣٥)

٣- السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا، إذ لا يأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الإعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكرعلى الذين يحتلون قمة الهرم لسلطوي في الدولة (ميرل، ١٩٨٦: ٣٢٧)

ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارا نسبيا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن إئتلاف حزبي.

في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حولالسياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أوردته المادة ١٣٠ من دستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال لدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور ١٩٦٣ في مادته الثامنة والخمسين (٥٨) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور ١٩٧٦ الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور ١٩٨٩ فنصت المادة ٧٤ منه أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"(بوشعير، ١٩٩٠: ٢٤٨) (١)، وبذلك فإنه " يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم" ونفس الشيء نلحظه في دستور ١٩٩٦ من خلال ما عبرت عنه المادة ٧٧. إذن من الناحية الدستورية، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر على غير هذا النحو، إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين: العسكرية والرئاسة، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب.

بالنسبة للنقطة الأولى،يصورها البعض على وجهين يصعب الفصل بينهما، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذ ما فتئ الرئيس يؤكد احترامه للجيش، وامتنانه للدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي ارتسمت حول النظام، خصوصا المؤسسة العسكرية، في الداخل والخارج، وتمرير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية (العويدي،www.islamonline. net) ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعي بينهما، إذ ما انفك الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، والقائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية(www.algeria- watch.de)، دوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه، ولقد أعرب عن استعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله، إذ قال: " أنا لا أخشى أحدا في أي موقع كان، وسأمضي في تنفيذ ما يمليه عليا ضميري، لأنه لن يموت الإنسان أكثر من مرة، ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة" (جمال،www.islamonline.net) هكذا يمكننا أن نتحدث – حسب الوجه الأول – عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش، والرئيس ما هو إلا معبر عما يقرره الجيش، قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية (بن حارب، ١٩٩٩: ٥٦)

فإن الرئيس يترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. أما حسب الوجه الثاني، فإن قوة شخصية الرئيس وحنكته تدفعه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والإستقلالية في صنع القرار السياسي عموما، وهذا ما حاوله بوتفليقة عندما اتجه إلى اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، فإضافة إلى الشرعية القانونية اتجه إلى الشعب من خلال الإستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية،وهذا لخدمته في مواجهته مع الجيش الذي أتى به إلى السلطة.

إذن حاول بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية (الشكلية) والفعلية من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية، وهذا يعني له استقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية، في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الناظر في مهام وصلاحيات رئيس الدولة وخصوصاً ما خوله إليه الدستور وفق المادة (٧٧)، بأنه يقرر السياسة الخارجية الجزائرية ويوجهها وهذا يعني مناسباً من القرارات الخارجية، هذا إذا ما أضعنا أي هذا أن الحزب الحاكم بعد بمثابة الجهة الداعمة لقرارات الرئيس والتي تتماشى مع ما يراه وما يريده، إن دور الأحزاب السياسية في صناعة القرار الخارجية من خلال بوابة الرئيس لا وجود لها، وهذا يخولنا القول أن الأحزاب السياسة وصناعة القرار الخارجي من خلال بوابة الرئيس اسم بلا مضمون، وأن الرئيس لا يتلفت إلى دور الأحزاب السياسة في صناعة القرار الخارجي لطالما الدستور خوله باتخاذ القرار ويوجه السياسة الخارجية الجزائرية(الدستور الجزائري، ١٩٦٣، ١٩٧٦، ١٩٨٩)، وفق رؤيته الخاصة، وإذا ما قدمت الأحزاب أي وجهة نظر لأي قرار فهذا يعد توصية غير ملزمة للرئيس، وتخطى هذه التوصية أمر من السهل اتخاذه.

إن النظام السياسي الجزائري تبنى النظام الرئاسي، وإقرار بازدواجية السلطة التنفيذية دستورياً فإن رئيس الجمهورية فإن رئيس الجمهورية واقعياً يبقى الشخصية المحورية والفعلة، ولا يفيد رئيس الحكومة إلا مجرد تابعاً ومنفذا لها، والدليل الأخير على ذلك استقالة رئيس الحكومة السابقة أحمد بن بيتو لرفضه هذه التبعية والسياسة التي ينتجها رئيس الجمهورية والمتمثلة بتقليص صلاحيات رئيس الحكومة الممنوحة له دستورياً(العباس، ٢٠١٣: ٢٥).

ثانياً: دائرة المؤسسة العسكرية: يعتبر الجيش بالتعريف، مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة(بلقزيز، ٢٠٠٢: ١٥-١٦)، وعليه فإنه يمتنع عن الإشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع (بلقزيز، ٢٠٠٢: ١٩)

بعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع، حيث يتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادهم المشمولة بضمانات القانون.

إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها – للسلطة – إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري مجال السلطة.

إذا كان هذا هو الوضع الإعتباري للجيش في الدول الديمقراطية الحديثة، فإن ما عرفته الجزائر شأن آخر، سنراه فيما بعد.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش – خاصة في الدول غير الديمقراطية– بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

١– احتكار القوة.

٢– أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.

٣– أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية،

التكنولوجية، والتنظيمية(حماد، ١٩٨٧: ١٣١)

٤– الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدمالتوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المتفرد، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية و وظيفة سياسية- خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة- وجب تاديتها(حماد، ١٩٨٧: ١٥٠) أما النقطة الثالثة فيتمثلها كل من فاينر (S. Finer) وهنتغتون (S. Huntington) في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة ينم عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخـــرى للسيطرة، وليس صحيحا أن انخفـــاض الثقـــافة السياسية هو الـــذي يتيحوهذا التدخل(حماد، ١٩٨٧: ١٥٠)

بالمقابل فإن ما يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية، ليس الإحتراف العسكري فقط، وإنما وجود تقاليد راسخة من الإستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياســـة.

في الجزائر المستقلة، يعتقد أن تدخل الجيش في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، وتثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في ١٩٧٦ وفي ١٩٨٦ قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:

١-الدفاع عن سلامة التراب الوطني.

٢-الذود عن الثورة الإشتراكية.

٣- المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد(هناد، ١٩٩٨: ٩٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يدرج إطار تدخل الجيش في السياسة.

من الناحية العملية و حسب الياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة لهذا التدخل تتبدا في :

١- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مـــارس ١٩٨٩ (مع بداية التجربة الديمقراطية انسحب من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني).

٢- يتولى الجـــيش مهمة اختيار رؤســـاء الجمهورية.

٣- يحســـم ويفصـــل في الصـــراعات السيـــاسية.

٤- الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خـــلال محافظته على الاستقـــرار الـــداخلي ومراقبة النمط السياسي(بوكراع، ٢٠٠١: ٣٤)

هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم ان دستور ١٩٩٦ جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة ٢٥ منه " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

بالنسبة لإمكانية انسحاب الجيش من السياسة يبدو أنها متوزعة بين أسباب متعلقة بالجيش ذاته، من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه، إذ يعتقد أن الجيش المتماسك والمترابط داخليا، هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب. وأسباب أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية له، تمثل في :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية، و مدى تدعم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية.

٢- ضرورة الإستجابة لمطلب التنمية الإقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنوقراطية متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها.

٣- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزاعاً(حماد، ١٩٨٧: ٢٩٤) إن قوة المؤسسة العسكرية جعلها مركزة قوة النظام ومحور التوازن السياسي للدولة، لذلك فإن.. .. السياسي أصبح مرهوناً بموافقة المؤسسة العسكرية، بل أن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال موافقتها(ناجي، ٢٠٠٦: ١٠٤) وبالتالي فتداول السلطة في الجزائر الحديثة تميز منذ البداية بطابع العنف الذي ارتبط بقوة نخطبة السلطة العسكرية، أن تدخل الجيش في الحياة السياسية، وإن اختلفت أشكاله وأنماطه يبقى عامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية من خلال انعكاساته ونتائجه المختلفة على الواقع السياسي ومسار التحول الديمقراطي فغياب التداول على السلطة تعود من دون ما شك إلى الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي، بالتوفيق تارة وتزكية ودعم المرشحين تارة أخرى كان لها التأثير في عملية التداول التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية.

لا يظهر دور المؤسسة العسكرية إلى القصد وبصفة مباشرة، فالسلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة المباشرة إلى واجهة مدنية هي أشبه بالطوق العازل الذي يحمي المركز، ويشكو هذا الطوق من رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء، إن المؤسسة العسكرية والحالة هذه تعد من مرجعية هامة في توجيه الحياة السياسية أمراً معلناً وعاماً، بعدما كان حكراً على بعض الأوساط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المثقفة والمعربة من العقل السياسي فعلى الرغم من أن قادة الأحزاب (باستثناء بعض العلمانيين المتطرفين والمعجبين بالنموذج التركي لتيقنهم من استحالة وصولهم إلى سدة الحكم بطريقة ديمقراطية) والمنظمات الدولية تطالب الجيش بالعودة إلى الثكنات والثقة في حكم المدنيين، إلا أنها وأمام قوة الأمر الواقع أصبح معظمها يعمل على إقحامه في الحياة السياسية استرضاءاً واستنجاداً أو انتصاراً وهو إلا والذي يسهل عملية الاستمرار في تطبيق نظرية الطوق العازل، يعني الوقوف بين النخبة الحاكمة والشعب(كسفي، غارو، ٢٠٠٤: ١١٨-١١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدوائر الثانوية في صناعة القرار

إن هناك دوائر ثانوية تعمل على المساعدة على صناعة القرار، وليس دوائر لها نصيب وافر في صناعته، الأمر الذي يجعل منها دوائر مكملة للدوائر الرئيسية، وهذه الدوائر تتعدد وتختلف من دولة إلى أخرى، وفي حالة دولة كالجزائر فإنها محصورة في الدائرة التشريعية، ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، واما وقد صنفنا الدائرة التشريعية من الدوائر الثانوية في صناعة القرار، وذلك للأسباب الآتية،أن معظم مقاعد البرلمان هي لصالح مؤسسات الرئاسة، لكن تدخل القوات المسلحة لصالح الرئيس تجعل كلمة الرئيس نافذة وإن تعارضت مع النواب في الدائرة التشريعية، ولهذا فإن الدائرة التشريعية تأتي بدور ثانوي لا يتعدى مؤازرة الرئيس التي تدعمه القوات المسلحة وبالتالي دورها ثانوي وسنتناولها على النحو التالي:

أولاً: الدائرة التشريعية: يعتبر التمثيل الحزبي في السلطة التشريعية أو الحكومات نوعاً من المشاركة السياسية ورسم السياسة الخارجية للدولة والتي تعد شكلاً من أشكال الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة كمبدأ من مبادئ الديمقراطية، حيث تلعب الأحزاب دوراً كبيراً في القيام بوظيفة التشريع لتنظيم حياة المجتمع في الدولة كما تمارس دوراً لا يقل عن هذا الدور التشريعي في صناعة القرار الخارجي، لأن القرار مهما كان نوعه ووزنه يؤثر على حياة المجتمع من طريق مباشرة أو غير مباشرة، لقد عرفت الجزائر أكثر من مرة تجربة الائتلاف الحكومي حيث يعطي الائتلاف بإقامة التشاور والتواصل ورفض النزاعات وتعطيل التواصل بين الأحزاب السياسية وخصوصاً في عهد الانفتاح الحكومي على الأحزاب ووضع أطر للعمل المعارض، والذي لم يكن اختياراً بل حتمية تفرضها العملية الديمغرافية، من هنا جاء دور الأحزاب الكبير من خلال المعارضة التي تعتبر المعارضة السياسية أحد الضمانات الأساسية المساهمة في قدرة النظام على البقاء والاستمرار في تحقيق التوازن والاستقرار داخل دواليب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة من خلال تعقب عمل الحكومة وتقييم عملها ومطابقة البرامج التي تتخذها للواقع واتي لا بد أن تكون ملبية رغبات ومطالب وحاجات الشعب(لعروسي، ٢٠٠٤: ١٨-٢٥)

وأما عن وزن الأحزاب الجزائرية في البرلمان ويمكن ملاحظته من وخلال انتخابات عام ٢٠٠٧ وإذا ما نظرنا للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ لوجدنا فوز الائتلاف الحاكم (جبهة التحرير الوطنية/ التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم بالأغلبية) حيث كانت النتائج لهذا الائتلاف كما يلي(عرقة، ٢٠٠٧: ٥ حزيران).

- جبهة التحرير الوطني فازت بـــ ٣٦ مقعد.
- التجمع الوطني الديمقراطي (الشريك الثاني في الائتلاف) فاز بـــ (٦١) مقعد
- وحزب حركة مجتمع السلم فاز بـــ (٥٢) مقعداً.

فيكون من مجمع الائتلاف المقاعد ٢٤٩ مقعداً.

- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (١٩) مقعد (علماني).
- حزب العمال(يساري) (٢٦) مقعداً.
- الأحزاب الإسلامية (٥٥) مقعداً.

لذلك يمكننا إيجاز الدور الحزبي من خلال بوابة البرلمان في مجال صناعة القرار الخارجي بما يلي:

إن الدور الحزبي يكاد يكون معدوماً إلى حد كبير في عملية اتخاذ القرار من خلال بوابة البرلمان، وذلك لأن الحزب الحاكم وما يدور في فلكه من أحزاب تأخذ صورة الهيمنة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرارات البرلمان وذلك بفضل الأغلبية التي تتحصل عليها من مقاعد في البرلمان حيث تأخذ من المقاعد ما يفوق النصف وبقية الأحزاب لا تتعدى مشاركتها من الثلث.

ثانياً: دائرة رئاسة الحكومة :

رئاسة الحكومة الجزائرية: تشكل الحكومة الجزائرية وفقاص لأحكام دستور ١٩٩٦ من رئيس الحكومة الذي يعينه رئيس الجمهورية وينهي مهامه (الدستوري الجزائرية ١٩٩٦: المادة (٧٧) الفقرة (٥)).

ومن الوزراء الذين يختارهم رئيس الحكومة ويتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية بمقتضى الدستوري (الدستور الجزائري، ١٩٩٦، المادة (٧٩)، الفقرة (١))، كما يقوم رئيس الحكومة بعد تعيينه باتصالات مع مختلف التشكيلات السياسية والقوى المؤثرة في النظام السياسي من أجل تشكيل الحكومة وأهم الأحزاب السياسية ذات النفوذ في البرلمان.

وأما ما يتعلق بالدور الذي تلعبه رئاسة الوزراء في مجال السياسة الخارجية فهذا الدور يخضع إلى توجيهات الرئيس، وهذه التوجيهات لا يمكن لرئيس الحكومة تخطيها بالإهمال أو النسيان، فالسياسة الخارجية والحالة هذه وسياسة الدفاع الوطني تنفذ من خلال رئيس الحكومة وفق التوجيهات الرئاسية بالإضافة تحضى القرارات الصادرة في المجال الخارجي بتوقيع رئيس الحكومة.

إن النظام السياسي الجزائري تبنى النظام الرئاسي، وإقرار بازدواجية السلطة التنفيذية دستورياً فإن رئيس الجمهورية فإن رئيس الجمهورية واقعياً يبقى الشخصية المحورية والفعلة، ولا يفيد رئيس الحكومة إلا مجرد تابعاً ومنفذا لها، والدليل الأخير على ذلك استقالة رئيس الحكومة السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحمد بن بيتو لرفضه هذه التبعية والسياسة التي ينتجها رئيس الجمهورية والمتمثلة بتقليص صلاحيات رئيس الحكومة الممنوحة له دستورياً(العباس، ٢٠١٣: ٢٥).

والملاحظ في بداية صنع القرار الحكومي ما يلي:

١. إن رئيس الحكومة لا يمارس أي نشاط في المجال الخارجي سواء من خلال صناعة القرار أو تنفيذية لكونه تابع لرئيس الجمهورية ولا يتخطى رغباته واقتراحاته وفق نص الدستور.

٢. إن الحكومة يتم اختيار أعضائها من خلال أعضاء الأحزاب السياسية الهامة في الجزائر وهذا يعني من حزب أعضاء الحزب الحاكم والأحزاب التي تدور في فلكه، وقد أشرنا إلى أن هذه الأحزاب لها أغلبية مقاعد البرلمان. لذا فالرئيس والحكومة مع وفاق تام لطالما رضي رئيس الحكومة بالقيام بدور المتبوع لرئيس الجمهورية.

إن هذا يمكننا أن نخلص أنه لا دور للأحزاب من خلال بوابة الحكومة في صنع القرار إلا تلك الأحزاب التي تدور في فلك الحزب الحاكم، فكيف يكون للأحزاب دور وهي التي لم تتسلم أي حقيبة وزارية ذات شأن بين وزارات الدولة، فهناك وزارتي ترضية لا شأن لها في اتخاذ القرار الخارجي تعطي المادة لبعض الأحزاب.

ثالثاً: دائرة وزارة الخارجية

وزارة الخارجية تعتبر وزارة الخارجية الجهة الرسمية الحكومية التي لها علاقة مباشرة بصناعة القرار الخارجي للدولة وهي كذلك الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار، فعادة ما يكون وزير الخارجية والمرتبطة برئيس الحكومة على توافق تام مع الرئيس، وهذا الرئيس هو الآخر بتوافق تام مع الرئيس الأعلى ألا وهو رئيس الجمهورية في حالة الجزائرية أن وزير الخارجية يشارك في صنع القرار الذي هو في نهاية المطاف قرار رئيس الدولة وفق مقتضيات ما خوله إليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور من صلاحيات، وفي هذه الحالة يكون دور وزير الخارجية دور ثانوي تماماً وهو بذلك يقدم المجلس اتخاذ القرار وصفاً للمشكلة التي يراد اتخاذ القرار بشأنها، وهذا من خلال أجهزة الوزارة المختلفة التي تتابع وقوع المشكلات وكتابة تقارير حولها، وتقدم توصية للوزير الذي بدوره يقدم توصية بشأن أنسب القرارات فيها، وهذه التوصية هي الأخرى غير ملزمة ويمارس وزير الخارجية مسؤولياته من خلال السفارات في الخارج والتي في العادة مرجع مهمتها تنحصر في مجال السياسة الخارجية بالتالي(أبو هيف، ١٩٩٧: ٤٥٢) إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى والعمل على توثيقها.

قيام السفير بمهمات خاصة وفق توجيه وزير الخارجية أو رئيس الوزراء أو رئيس الدولة، وذلك بالإضافة إلى عمله.

القيام بتقديم تقارير مستمرة عن كل ما يلزم من معلومات لوزارة الخارجية والتي يستفاد منها عند اتخاذ قرار خاصة بالدولة التي فيها تلك السفارة والملاحظ أن السفراء في الخارج لا يكون من بينهم سفراء لهم انتماء حزبي من تلك الأحزاب التي ليست الائتلاف الحزبي الذي يلف حول الحزب الحاكم، وبالتالي فإن دورهم مفقود في صناعة القرار الخارجي من خلال هذه البوابة بوابة وزارة الخارجية، وخصوصاً ونحن نعلم أن هذه الوزارة من أهم الوزارات وبالتالي لا يقوم بمهامها إلا من هو من الحزب الحاكم.

وخلاصة القول في دور الأحزاب الجزائرية السياسية في صناعة القرار الخارجي الجزائرية تكاد يكاد أن يكون معدوماً، لأن حلقات صنع القرار استحوذت على كل صلاحية صنع القرار من خلال النصوص الدستورية التي أعطت صلاحيات واسعة للرئيس، ومن خلال المؤسسة العسكرية التي تلعب دوراً كبيراً، لا يمكن تجاهله في الحياة السياسية على طول الساحة الجزائرية وعرضها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن صناعة القرار الخارجي الجزائري من خلال بوابة المؤشر العسكرية، وأسباب ذلك واضحة حيث أن المؤسسة العسكرية هي ذات القوة والشكيمة والمسيطرة على قرار الرئاسة سواء كانت رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة التابعة لقرارات الرئيس لطالما القوات المسلحة لها الدور الأكبر في تسمية الرئيس او ترشيحه ولا يتم ذلك إلا بموافقتها، لذا فقرارات الرئيس هي قرارات المؤسسة العسكرية سواء كانت القرارات الخارجية أو ما يتعلق بالشأن الداخلي، أضف إلى أنه لم يتسلم يوماً منذ استقلال الجزائر حزبي رئاسة هذه المؤسسة، من هنا لا مكان للأحزاب خلاف الحزب الحاكم أو الأحزاب التي تدور في مكان في المؤسسة العسكرية ليبقى السؤال والذي مقامه كيف يكون للأحزاب دور في مؤسسة ليس لها أي موضوع قدم.

والناظر في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٢ فقد جاءت نسبة المشاركة ولقد جاءت نسبة المشاركة بمعدل ٤٣ في المائة، مقارنة بنسبة ٦.٣٥ في المائة سجلت في تشريعيات ٢٠٠٧، لتفند كل التكهنات التي سبقت هذا الحدث التشريعي، والتي كانت متأرجحة بين المقاطعة [بعض المراقبين رأوا أن نسبة المشاركة ستكون بين ١٦–١٧ بالمائة] وبين فوز التيار الإسلامي. وفي هذا الإطار اعترفت إذاعة فرنسا الدولية، بأن نسبة المشاركة المسجلة لم تكن منتظرة ولا في الحسبان.

وعند تحليل الخريطة الحزبية الجديدة للمجلس الشعبي الوطني الجزائري فوز الأحزاب التقليدية بحصة الأسد من مقاعد المجلس، خاصة حزب جبهة التحرير الوطني [FLN] والملاحظ في أن "نتائج الانتخابات التشريعية، بينت أن الساحة السياسية الجزائرية، لم تخرج عن سيطرة ثلاث اتجاهات كبرى هي الاتجاه الوطني المحافظ، الاتجاه الوطني الإسلامي والاتجاه الوطني الديمقراطي، أي أن مرجعية ثورة أول تشرين الثاني ١٩٥٤، ما زالت هي السائدة على المرجعيات الأخرى". وفي إطلالة على الاتجاهات الفائزة نجد مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الاتجاه الوطني المحافظ:

يمثله حزب جبهة التحرير الوطني [FLN] والذي أتى في المرتبة الأولى بعدد٢٢٠ وكذا حليفة حزب التجمع الوطني الديمقراطي [RND] الذي أتى ثانياً في سلم القائمة بحصوله على ٦٨ مقعد.

ثانياً: الاتجاه الوطني الإسلامي:

يمثله تكتل الجزائر الخضراء [المتكون من ثلاثة أحزاب هي، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني] وتعتب رحركة مجتمع السلم[حمس]، عموده الفقري وقد تحصل على المركز الثالث بـــ ٤٨ مقعد.

ثالثاً: الاتجاه الوطني الديمقراطي

تمثله الأحزاب المنافسة للاتجاهين السابقين، وخاصة حزب القوى الاشتراكية [FFS] الذي تحصل على المرتبة الرابعة بحصوله على ٢١ مقعد وكذا حزب العمال الذي أتى في المرتبة الخامسة بحصوله على ٢٠ مقعد.

أن فوز الأحزاب التقليدية في الانتخابات التشريعية، جاء بسبب أن الأحزاب الجديدة اعتمدت على الدعاية والأماني، الأمر الذي رجح كفة الأحزاب الرائدة، فالناخبون الجزائريون اختاروا المنطق، ونبذ التشتت، وأكدوا على الأمن والسلم والاستقرار، ورفض التدخل الأجنبي بكافة أشكاله.

ولم يتأثر الناخبون بدعوات المقاطعة سواء كانت من الداخل او من الخارج، فالشعب الجزائري مر بسنوات سوداء استنزفت مقدراته بكافة أنواعها، هذه العشرية خلقت وعي لديه بأهمية وجو الأمن والاستقرار لأجل البناء والتنمية، من أجل الوصول إلى دولة الرفاه الاجتماعي، هذا الوعي الذي تجسد بدخول الجزائريون في سياسة الوئام الوطني والمصالحة الوطنية، والتي كانت رسالة للعالم أجمع بأن الجزائري لن يفرط في أمن واستقررا وطنه، وبالتالي في سيادته".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لعدم تحقيق الأحزاب الجديدة نتائج مثلما كان متوقعاً، فذلك راجع إلى أنها لم تتمكن من تنظيم نفسها، وتأطير مناضليها، فضلاً عن عدم قدرتها على استقطاب قاعدة نضالية، وعليه، فإن الخطاب الديمقراطي الاجتماعي تفوق على الخطاب الديني في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ما يعني أن المبادئ الاشتراكية والوطنية ما زالت راسخة لدى الناخب الجزائري.

توازن في قبة المجلس الشعبي الوطني الجزائري:

بالنظر إلى الخريطة الحزبية الجديدة أعلاه نلاحظ تعزيز صفوف المعارضة بداخل المجلس، خاصة بعد دخول حزب جبهة القوى الاشتراكية [FFS] الذي قاطع تشريعيات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ وكذا انسحاب حركة مجتمع السلم [حمس] من التحالف الرئاسي الذي كان يضمها إلى جانب كلاً من جبهة التحرير الوطني [FLN] ، والتجمع الوطني الديمقراطي [RND]، وانضمامها [أي حمس]، إلى تكتل الجزائر الخضراء، الذي يمثل التيار الإسلامي، كذلك تواجد حزب العمال، كل ذلك عزز من صفوف المعارضة، كونها قادرة على إقامة تحالفات تستطيع من خلالها مواجهة الأغلبية المنضوية تحت لواء التحالف الرئاسي الحالي والمكون من الحزبين المتصدرين للقائمة [جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي]، هذا الأخير [أي التحالف] سيكون مفتوحاً أمام أحزاب أخرى، حسب ما أكده الأمين العام لحزب التجمع الديمقراطي "أحمد أو يحيى". (الخولاني، ٢٠١٤: ٤١).

والملاحظ إن دور الأحزاب الجزائرية دور هامش وذلك للأسباب الآتية:

١. إن حزب جبهة التحرير الوطني حصدت (٢٢٠) مقعداً، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحالف معها (٦٨) مقعداً وبالتالي يكون مجموع المقاعد (٢٨٨) وهذه المقاعد تحسم الأمر تحت قبة البرلمان، لصالح ما تريده مؤسسة الرئاسة لكون الرئيس من حزب جبهة التحرير الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. إن كثيراً أن الأحزاب الأخرى لأجل تحقيق مصالحها تتماهى مع حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأدوار المحدودة للأحزاب الجزائرية في السياسة الخارجية

عندما نتحدث عن أدوار الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية الجزائرية، علينا أن نرى موقع هذه الأحزاب في صناعة القرار الخارجي، فإذا كان لها دور في صناعة القرار فهي بلا شك لها دور في تنفيذ ذلك القرار وأما إذا انتفى ذلك الدور في صناعة القرار، فإن بلا شك ينتفي دورها في تنفيذ القرار الذي لم تشارك في صناعته، على الرغم من هذا فإننا يمكننا أن نميز عدة أدوار لهذه الأحزاب في السياسة الخارجية، وهذه الأدوار فرضت على هذه الأحزاب، فهي والحالة غير مختارة، بل هناك ما يشبه القسرية لا أكثر من ذلك.

وفي مجال تلمس أدوار الأحزاب السياسية الجزائرية في السياسية الخارجية فيمكن أن نميز عدة أدوار بعد أن خرجت الأحزاب الجزائرية من بوابة دائرة صنع القرار الخارجي الجزائري وهذه الأدوار محدودة جداً، وربما تقوم بها الأحزاب الجزائرية من تلقاء نفسها دون الرجوع أحياناً إلى المؤسسة الحكومية الحاكمة وهذه الأدوار جعلت من الأحزب السياسية الجزائرية بعضاً منها أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية أو بالقدر التي تقوم به الأحزاب لتحقيق أهداف القيادة السياسية نجد المؤازرة والتأييد، وإزالة كل الصعاب أمام حركتها السياسية في المجال الداخلي لتقوم بإستحقاقات الدولة من الاستقرار، وفي المجال الخارجي على الأقل لتخفيف التوتر مع دول الجوار، وهذا سنبينه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الدور الجبري والمعارض

المطلب الثاني: الدور التوافقي والأزموي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الدور الجبري والمعارض

يلاحظ أن الأحزاب السياسية تقوم بدور إجباري، وبدور معارض وهذه الأدوار يمكن ملاحظتها في المسيرة السياسية للأحزاب الجزائرية ويمكن بيان أمثلة على كل دور عند تبيانها وعلى النحو التالي:

أولاً: الدور الجبري: التنشئة السياسية في دولة الجزائر لديها ثوابت منها قدسية المنطقة المعزولة من منطقة (تندوف) التي تحتفظ بها الجزائر في لاجئين صحراويين وهؤلاء اللاجئيين خصصت لهم الجزائر مكاناً خاصاً محروساً ومحاصراً وتمنع عنهم حرية التنقل، كما أن الضمانات الأساسية لبقاء هؤلاء اللاجئين على قيد الحياة هي الاستمرار في احترام ثوابت التنشئة الاجتماعية السياسية التي تلقوها منذ صغرهم في مدارس ابتدائية تسهر ثلة من المتمذهبين الأيديولوجيين الجزائريين المنتمين إلى جهاز المخابرات على وضع خطها الأيديولوجي الذي لا يجب لأي صحراوي كيف ما كان لونه الانزياح عنه وعدم الأخذ به.

إن هذه المنطقة التي يتواجد فيها اللاجئون الصحراويون المحاطون بالرقابة الصارمة هي المنطقة التي تقدم فيها الأحزاب السياسية الجزائرية قسم الولاء والطاعة للمؤسسة الجزائرية الحاكمة، ومن يعتقد بأن زعماء الاحزاب السياسية الجزائرية هم أحرار في تبني موقف آخر غير موقف الدولة الجزائرية فهم مخطئون، لأنه باستثناء زعيمين سياسيين هما: لويز احنون والحسين يت أحمد فلا زعيماً سياساً، واحداً استطاع أن يتخذ موقفاً مغايراً للموقف الجزائري الحكومي المتطلب من قضية الصحراء(درهمان، بودريس، ٢٠١٤: ٢٥ تموز)

إن هذا الموقف الذي تتخذه الجزائر تجاه الأحزاب السياسية الجزائرية، واتجاه المعطيات التي تخص سكان مناطقها بشكل عام هو موقف شمولي ومرتبط بمنظور ومهام الدولة الجزائرية تجاه مواطنيها، ومهام ومنظور الدولة الجزائرية تجاه سكان باقي المناطق المغاربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدور المعارض: إن الجزائريين لا يمكن بأي حال من الأحوال نسيان الماضي الفرنسي على أرض الجزائر، وما قامت به السلطات الفرنسية، لذا فإن الأحزاب السياسية ستقف في الخندق الآخر من أي قرار يتخذ من قبل الحكومة الجزائرية تجاه فرنسا فعلى أثر إعلان وزير الخارجية الجزائري "رمضان العمامرة" في تصريح له أمام الصحافيين والذي جاء فيه: (إن الجزائر ستلبي الدعوة الفرنسية وتشارك في احتفالات (١٤) يوليو الفرنسية، وستكون مدعوة من بين (٥٠) دولة مدعوة، وليس هناك أي مانع في المشاركة ويذكر أن هذه المناسبة هي مناسبة فرنسية تخلد ذكرى تحرير فرنسا من الاحتلال النازي وقد برر وزير الخارجية الجزائرية ذلك بالقول: (لدنيا من الجزائريين الذين ضحوا بأنفسهم في الحرب العالمية الثانية، ومن حقنا تكريمهم، ولدينا جالية ومصالح في فرنسا يجب الحفاظ عليها(بن عروس، ٢٠١٤: ٦ تموز)

إن هذا القرار وقفت الأحزاب السياسية وقفة معارضة وهذا ما نجده من موقف رئيس حزب جيل جديد إذا ذهب إلى القول: أن السلطة الجزائرية لا تملك القوة السياسية لترفض طلباً أو دعوة فرنسية، وليس هناك مبرر للمشاركة في احتفالات فرنسا لانها لا تهم الجزائريين وذهب رئيس حزب النهضة إلى أكثر تشدداً في هذا التوجه حيث قال: "من العار السياسي أن تشارك الجزائر في احتفالات تخلد ذكرى تحرير فرنسا في يوليو/ تموز عام ١٩٤٤ وهي التي استغلت تلك الحادثة للإجهاز على الشعب الجزائري وقتل (٤٥) ألف جزائري في عام ١٩٤٥ وأضاف أن: الحكومة الجزائرية اعتادت عدم.. .. للشعب، ولا إلى الطبقة السياسية التي تجد في المشاركة الجزائرية طعناً للتاريخ ولشهداء الثورة الجزائرية).

وقال المتحدث باسم "هيئة الذاكرة والسيادة الوطنية" التي تضم (١٤)حزباً سياسياً : (إن هناك من يحاول أن يشعرنا في الجزائر أننا ما زلنا طرفاً تابعاً لفرنسا، واعتقد أن المشاركة في احتفالات تخص الفرنسيين أمر لا يعنينا كجزائريين كما أن هذه الذكرى مرتبطة بذكرى اليمة في الجزائر هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتبر رئيس حركة "مجتمع السلم" كبرى الأحزاب الإسلامية: أن احتفالات ١٤ يوليو في فرنسا تمثل ذكرى اليمة بالنسبة للجزائريين(صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٠١٤: ٥ يوليو)

هذا وقد نشط الكتاب الحزبيون في الكتابة على صفحات الصحف الصادرة منددة بقرار الحكومة والذي أطلقه وزير الخارجية حيث أوردت الصحف ما يلي: (إن المشاركة الجزائرية هذه المرة تطرح مشكلة رمزية الحكم الماضي الاستعماري المثخن بالجراح والآلام، لأن الطرف الفرنسي يعمل من أجل توظيف هذه المشاركة، كدليل على تحسن العلاقات الثنائية التي ظلت رهينة تراكمات الماضي، فهي لا تبعث الذكريات الأليمة فقط، عشية عيد الاستقلال الفرنسي وذكرى مجازر الثامن من مايو/ آيار ١٩٤٥، لكنها تعيد تحريك المياه الراكدة في العلاقات الفرنسية – الجزائرية)(صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٠١٤: ١٤ يوليو)

إن الحكومة الجزائرية صاحبة الذراع القوي في المجال السياسي لم يؤثر عليها ما ذهبت الأحزاب في تبنيه ومعارضة القرار السياسي لوزير الخارجية بل مضت قدماً دون أي إعارة أي انتباه لمواقف الأحزاب السياسية وشاركت في احتفالات ٢٣ يوليو/ تموز الفرنسية التي تخلد ذكرى تخلق فرنسا وتحررها من الحكم النازي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدور التوافقي والأزموي

يلاحظ أن الأحزاب السياسية ومن خلال مسيرتها السياسية يتوافق الموقف الحزبي مع الموقف الرسمي للحكومة، وهذا التوافق ناتج عن التقاء التوجه العام إزاء كثير من القضايا، كما نجد أن الأحزاب السياسية تتبري ويظهر نشاطها عند وقوع الأزمات ساعية إما لحلها أو لتخفيف حالة التوتر التي نتجت عن وجود الأزمة وفي هذا المطلب سنبين هذين الدورينمع سياق ما يدلل على طبيعة وجود هذا الدور الحزبي، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الدور التوافقي: إن الحكومة الجزائرية تدعم كل المواقف المؤيدة للحقوق العربية والقضايا العربية، فهي تقف عن القضية الفلسطينية وهي قضية العرب الأولى موقفاً مناصراً للفلسطينيين، وبالتالي فهي وقفت في نفس الخندق الذي وقفت به الأحزاب الجزائرية، بمعنى التقى الموقف الجزائري الرسمي مع الموقف الجزائري الحزبي، وفي هذا نجد أن حزب حركة مجتمع السلم اجتمع مع وفد من دائرة العلاقات العربية في منظمة التحرير الفلسطينية ومدير دائرة التعاون الحزبي في سفارة فلسطين بالجزائر، وتم بحث توطيد العلاقة حركة مجتمع السلم تأييده المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للنقاش(صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٠١٤: ١٥ كانون الثاني) وفي السياق ذاته التقى الوفد مع حزب عهد بحضور رئيس الحزب فوزي رباعين الذي أكد بدوره على بقاء الشعب الجزائري وقواه السياسية والاجتماعية في موقف الدعم والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني مشدداً على موقفهم الثابت في تحريم أي علاقة تطبيعية مع الاحتلال الإسرائيلي وتمسكهم بالموقف الفلسطيني(صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٠١٤: ١٥ كانون الثاني) وهذا حزب النهضة الجزائرية وأشار الأمين العام للعلاقات الخارجية للحزب العلاوي الأمين يرى أن الشعب الجزائري يعيش ألم القضية الفلسطينية باعتباره عاش تجربة الاستعمار ومحنته، مطالباً ببذل كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهود الممكنة لإنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني وإعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء علاقاتها مع القوى والأحزاب العربية.

وأشار في اجتماع حزب التجمع الوطني الديمقراطي الجزائري (حزب حكومي مع الوفد الفلسطيني ضرورة المساهمة في فضح الممارسات، الإسرائيلية التي ترتقي إلى جرائم الحرب، وأكدوا على مقولة الرئيس الجزائرية الراحل بومدين عندما قال: (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة)، وفي مبنى البرلمان الجزائري، التقى الوفد الفلسطيني مع حزب العمال الجزائرية الذي مثله نائب رئيس الحزب جلود جودة، ومع المجموعة البرلمانية لحزب العمال حيث أكدوا على دعمهم للنضال الفلسطيني ضد المحتل اليهودي، وأشاروا إلى أن استقلال الجزائر لا يكتمل إلا باستقلال فلسطين والخلاص من إسرائيل (صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٠١٤: ١٧ كانون الثاني)

ثانياً: الدور الأزموي: أن الأحزاب السياسية الجزائرية تراقب الأوضاع مع الدول المجاورة، ولما كانت المشاكل قائمة مع دول المغرب من ناحية الحدود الجغرافية والتي كثيراً ما يؤدي ذلك إلى توتر في العلاقات فقد إعتزم عدد من رؤساء الأحزاب السياسية بالجزائر التوجه إلى المغرب في الثالث من تشرين الثاني من عام ٢٠١٣ في مسعى للتخفيف من حدة الازمة الحادة التي يعيشها البلدان الجارانوكان لهم ذلك، وإلتقت هذه الاحزاب الجزائرية بعشرة احزب مغربية في مقدمتها العدالة والتنمية حيث ينتظر أن يتم رفع العلم الجزائري بالقنصلية الجزائرية بالدار البيضاء ووضع باقة ورود.

وأفادت الناطقة بإسم الحزب الجزائرية ان هذه الأحزاب قامت بزيادة المغرب في مسعىآخر " لتفعيل الطبقة السياسية المغاربية وتحقيق ما عجزت عنه الانظمة وهو وحدة شعوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغرب العربي". ومضت الصحيفة الجزائرية موضحة أن هذه الزيارة تستهدف أساسا تطويق تداعيات الازمة الناشبة حاليا بين البلدين الجارين المغرب والجزائر(النهار، ٢٠١٣: ٧).

وبخصوص قيادة هذه الاحزاب فقد أوكلت القيادة للأمين العام لحركة الوطنيين الأحرار لخضر بن سعيد، الذي تتولى تشكيلته قيادة المبادرة، بكل من حزب العدل والبيان الذي ترأسه نعيمة صالحي، وكذا حزب الحكم الراشد، وجبهة النضال الوطني إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني". وسعى اصحاب المبادرة الجزائرية في استقطاب احزاب وشخصيات سياسية معروفة وبارزة لمنح مبادرتهم تلك صدى إعلاميا وسياسيا.

وأبرزت وكالة الأنباء المتعددة أن الأحزاب الجزائرية تجري اتصالات مع احزاب مغربية معنية بهذه المبادرة "بغرض وضع خارطة طريق تضم مجموعة من الإجراءات والمبادرات لتوحيد وجهات النظر والرؤى". ومن تلك الاجراءات توضح الشروق نقلا عن ان اصحاب المبادرة من الجزائريين ، التوجه إلى القنصلية الجزائرية بالدار البيضاء مع احزاب سياسية مغربية ورفع العلم الجزائري بها.

ويجهل الى اي حد سيكون لهذه المبادرة تأثير في حدوث انفراج في العلاقات الثنائية خاصة وأن التصعيد السياسي والدبلوماسي بين المغرب والجزائر، يتخذ ابعادا خطيرة بسبب ملف الصحراء المغربية وبسبب إنزال شاب مغربي العلم الجزائري من قنصلية الجزائر في الدار البيضاء(الشرق، ٢٠١٣: ٥).

إن القرارات السياسية الخارجية الجزائرية تقف فيها الأحزاب السياسية ثلاثة مواقف والتي أشرنا إليها إلا أننا يمكن أن نخلص إلى عدة أمور هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أن الحكومة الجزائرية لا تأخذ بوجهة نظر الأحزاب السياسية إلا تلك التي تدور في فلك الحزب الحاكم حزب رئيس الجمهورية.

٢- أن الأحزاب السياسية الجزائرية لا تستطيع أن تقف في وجه القرارات الحكومية لأنها في حالة من الضعف والانقسام، وهذا ما يسهل الحكومة الجزائرية اتخاذ القرارات دون الالتفات للأحزاب ووجهة نظر الأحزاب في تلك القرارات.

٣- أن الحكومة الجزائرية تعمل هي الأخرى إلى إضعاف الأحزاب حتى لا تقوى على معارضة القرارات الحكومية وهذا يقدم للنخبة الحاكمة مساحة واسعة للتخاذ القرارات بمعزل عن رغبات الأحزاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــة

بعد استعراض الدور الحزبي الذي تقوم به الأحزاب الجزائرية في صناعة السياسية الخارجية الجزائرية ورسمها، هذا الدور الذي كان في بداية عهد الاستقلال قوياً وخصوصاً أن جبهة التحرير الوطنية التي التف حولها الشعب الجزائري، ورأوا فيها سفينة الخلاص من الاستعمار الفرنسي تشكل الصدارة وفي مقدمة الأحزاب وهي الأقوى وتأمل الجزائريون الخير كله في قيادتها، إلا أنه بعد فترة زمنية هيمن على هذه الحركة، مجموعة لا ترى إلا طريقاً واحد للحكم ألا وهو الاستئثار بالحكم واحتكاره، وكان ذلك بمساعدة المؤسسة العسكرية التي أخذت على عاقتها التدخل في الشأن السياسي وحتى في انتخابات رئيس الدولة.

لقد توصلنا من خلال البحث والاستقراء صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة والتي هي:

إن الدور الذي تقوم به الأحزاب الجزائرية في رسم السياسية الخارجية الجزائرية هامشياً بل يكاد أن يكون معدوماً.

هذا وقد وصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات أوجبت هي الأخرى عدة توصيات نبينها بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

لقد توصلنا من خلال البحث إلى عدة استنتاجات هي:

١. إن ماهية الأحزاب الجزائرية ومضمونها شبيه لماهية ومضمون الأحزاب في دول العالم الثالث.

٢. إن نشأة الأحزاب الجزائرية كانت نشأة لمسيرة مليئة بالإحباطات، لكثرة الصعوبات التي وضعتها أمامها الدولة المستعمرة فرنسا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. إن أهداف الأحزاب الجزائرية كانت تتجلى في معظمها الابتعاد عن فرنسا، حتى لا يتوطن في ذهن االنشء أن الجزائر دولة لم تكتمل سيادتها بعد، نتيجة الفترة الاستعمارية الطويلة والمريرة التي مرت بها الجزائر.

٤. إن السياسة الخارجية بشكل عام لا تبقى على حال، وتتلون بعدة ألوان، وهذا ما يدلّله كثرة التعاريف على اختلافها التي تناولت السياسة الخارجية بشكل عام.

٥. إن السياسة الخارجية الجزائرية سياسة لم تستطع أن تنفك انفكاك كلياً عن السياسةالفرنسية، لكون العهد الاستعماري الطويل جعل منها ذات لون يقترب من السياسة في إدارة الظهر عنها.

٦. إن الأحزاب الجزائرية تعاني من إشكاليات داخل تنظيماتها، مما أدى إلى تقهقر دور الأحزاب في صناعة القرار الخارجي الجزائري.

٧. إن الأحزاب السياسية تصطدم بمؤسسات السلطة التنفيذية عند صناعة القرارالخارجي، لكون السلطة التنفيذية، وخاصة مؤسسة الرئاسة تعمل علىة تحييد الأحزاب بأي صورة من الصور، عند اتخاذ القرار الخارجي.

٨. إن السياسة الخارجية الجزائرية، ما هي إلا سياسة شخصانية، لكون الرئيس له سلطات واسعة تجعل يده طليقة في صناعة القرار.

٩. إن الحزب الأوحد الذي له دور في صناعة القرار، هو حزب جبهة التحرير الوطني والأحزاب التي تلتف حوله، وهذا الحزب عادة ما يكون حزب الرئيس.

١٠. إن انقسام الأحزاب السياسية الجزائرية على نفسها، جعلت من دورها هامشياً حيناً، ولا يذكر حيناً آخر، عند رسم السياسة الخارجية في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات

إن الاستنتاجات السابقة استوجبت عدة توصيات أهمها:

١. ضرورة التقاء الأحزاب الجزائرية على قاعدة واحدة توحد بينها، ليكون لها الدور الذي تريده في صناعة القرار الخارجي الجزائري.

٢. إعادة النظر في البرامج الحزبية الجزائرية من قبل القائمين عليها، لإيجاد سبيلاً تقترب منه رويداً رويداً من النظام الحاكم، حتى يتسنى لها في نهاية المطاف تسلم القيادة، لأن هذه الصورة الفعلية التي هي عليها، لا تؤهلها حتى المشاركة النسبية في صناعة السياسة الخارجية.

٣. ضرورة سعي الأحزابب الجزائرية لاستقطاب أفراداً من الشعب، لهم دورهم في الحياة الشعبية الجزائرية، من أجل المناصرة في أي انتخابات قادمة ليكون لهم ثقل في البرلمان.

٤. الابتعاد عن كل ما يعكر التقارب بين الأحزاب نفسها، واتباع سبيل الحوار للإلتقاء على قاعدة مشتركة فيما بينها.

٥. مراجعة دورية للأدوار الحزبية في الجزائر ، كي يتسنى لها تضخيم إيجابيات الدور، وعدم الوقوع في السلبيات التي نتجت عن ذلك الدور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

١- أبو دياب، فوزي (١٩٧١)، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، بيروت: دار النهضة العربية.

٢- أبو هيف، عبد اللطيف، (١٩٩٧)، القانون الدولي العام، الجزء الثاني.

٣- بطرس بطرس، غالي (١٩٦٧) المدخل في علم السياسة، القاهرة: مطابع القاهرة.

٤- بلقزيز، عبد الإله (٢٠٠٢) السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في كتاب الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٥- بن حارب، عبد الرحمن يوسف، (١٩٩٩) السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث.

٦- بن طاهر، علي (٢٠٠١)، الثقافة السياسية ومسألة التعددية الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.

٧- بن عروس،(٢٠١٤)، حبيب، احتفالات (١٤) يوليو الفرنسية، الجزائر العربي الجديد، الشبكة العنكبوتية اطلاع ٦ تموز.

٨- بن عنتر، عبد النور(٢٠٠١) إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- بن فليس، أحمد (٢٠٠٧) السياسية الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات ١٩٥٤- ١٩٦٢ أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للجزائر: جامعة الجزائر.

١٠-بو الشعير،سعيد (١٩٩٠) النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

١١-بو علام، الذكرىال٣٤ حرب أكتوبر ١٩٧٣، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة الجيش ٢٠٠٧.

١٢-بو كراع، الياس، (٢٠٠١) العلاقات المدنية- العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلندن ونظام عسكري، مجلي الجيش، العدد ٤٦١.

١٣-بوحوش، عمار(١٩٩٧) التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية ١٩٦٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٤-بوعشة، محمد(٢٠٠٤) الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية - الاريتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع.

١٥-بوقارة، حسين (٢٠٠٣) محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية قسم الماجستير في مقياس السياسية الخارجية المقارنة، جامعة قسطينة.

١٦-بولوس، عمار(١٩٦٢) التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى ١٩٦٢، لبنان: دار المغرب الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧-تابليت، علي(٢٠٠٥)، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية.

١٨-حداد، ريمون (٢٠٠٢) العلاقات الدولية، بيروت، دار النهار.

١٩-حسين الوليد، (١٩٨٩) تعبير السياسة الخارجية، ترجمة محمد احمد مفتي ومحمد السيد، السعودية: عمادة شؤون المكتبات.

٢٠-حماد، مجدي، ١٩٨٧، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢١-الحمداني، قطحان، أحمد سليمات (٢٠٠٤) الأساس في العلوم السياسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٢٢-خشيم، مصطفى عبد الله (١٤٢٥) موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

٢٣-خليفة، خليفي، (٢٠٠٧)، السلطة التنفيذية في الجزائر – الجزائر: معهد العلوم القانونية والإدارية.

٢٤-دالع، وهبة (٢٠٠٨)، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية، الجزائر، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر.

٢٥-دخيلة، عامر (١٩٩٥)، ٨ ماي ١٩٤٥ المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦-درهمان، بودريس، (٢٠١٤)، تندوف هي مكة الأحزاب السياسية في دولة الجزائر – الشبكة العنكبوتية اطلاع ٢٥ تموز.

٢٧-الرمضاني، مازن(١٩٩١) السياسية الخارجية دراسة نظرية، بغداد، دار الرشيد.

٢٨-زايد، عبيد مصباح، (١٩٩٤) السياسية الخارجية، فاليتا، مالطا: منشورات ELGA.

٢٩-زياني صالح، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد٠٩، جانفي ٢٠٠٤.

٣٠-السبب، سليم، (٢٠٠٥)، تحليل السياسة الخارجية، لبيروت: دار الجيل.

٣١-سطور، بنيامين(١٩٩٩) معالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية ١٨٨٨-١٩٧٤، الجزائر: دار القصبة للنشر.

٣٢-سعد الله أبو القاسم (١٩٩٢) الحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠- ١٩٠٠، جامعة بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٣-سعد الله، أبو القاسم (١٩٩٢) الحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠-١٩٠٠، جامعة بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٤-سليم، محمد السيد(١٩٩٨) تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: ط٢.

٣٥-الشافعي، بدر حسن (٢٠٠١) الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد ٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦-الشاوي، هشام(١٩٦٩) الوجيز في فن المفاوضة، بغداد: مطبعة شفيق.

٣٧-شروط، أمين (١٩٩٨) التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية (١٩١٩- ١٩٦٢) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

٣٨-شريط، أمين(١٩٩٨) الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

٣٩-الشيخ، سليمان (٢٠٠٣) الجزائر تحمل السلام أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة، الجزائر: دار القصبة للنشر.

٤٠-طيلب، أحمد (٢٠٠٧)، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر – رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

٤١-العباس، سالم، (٢٠١٣)، مكانة رئيس الحكومة في المنظومة السياسية الجزائرية – الجزائر، ديون المطابع.

٤٢-عبد الحليم، كامل، نبيلة(١٩٨٢) الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر.

٤٣-عبد المطلب، غانم (١٩٨٥) الأحزاب السياسية، الوظائف والأيديولوجيات، في موسوعة العلوم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٤-العبدلي، عبد المجيد (١٩٩٤) قانون العلاقات الدولية بتونس: دار أقواس للنشر، مطبعة وألوان.

٤٥-عرقة، جمال،(٢٠١٤)، برلمان الجزائر لعام ٢٠٠٧، الشبكة العنكبوتية اطلاع ٥ حزيران.

٤٦-علوش، أحمد،(٢٠١٢)، نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠١٢ في الجزائر، مدونة الكتاب تاريخ الاطلاع ٥ تموز.

٤٧-علي كسفي، حسيبة غارو، (٢٠٠٤) دور الأحزاب السياسية في رسم السياسية العامة تيزي وزو- جامعة تزي وزو(قسم العلوم السياسية).

٤٨-عياد سعيد، محمد فايز (١٩٨٦) قضايا علم السياسية العام، بيروت: دار الطبعة للطباعة والنشر.

٤٩-عيسى، محمد خيري (١٩٦٣) النظم السياسية المقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٥٠-غضبان، رياض (٢٠٠٧)، المدخل للعلاقات الخارجية،عنابة دار العلوم.

٥١-الفهداوي، فهمي خليفة (٢٠٠١) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٢-قجالي، محمد (١٩٩٠) ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ ضد الجوار الحالة الجزائرية – التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولي، الجزائر: جامعة الجزائر.

٥٣-كشاكش، يوسف أحمد (١٩٨٧) الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: منشأة المعارف.

٥٤-اللحام،أحمد الأصغر(٢٠٠) **مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية**،في الكتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥٥-لحلوح، بلقاسم (٢٠٠٤) دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية، النزاعات المسلحة رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، البليدة: جامعة البليد.

٥٦-لطاء، ليندة(٢٠٠٠)، المعارضة السياسية الجزائرية مع التركيز على التعددية الحزبية، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة قسطنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٥٧-لعروسي، رابح، (٢٠٠٤)، السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، ١٩٩٧-٢٠٠٣ رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية.

٥٨-لعروسي، رابح، (٢٠٠٤)، السلطةالتشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية ١٩٩٧ – ٢٠٠٣ قسم العلوم السياسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٩-محمد بن احمد مقني ومحمد سليم مترجمين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود.

٦٠-مصباح، زايد عبيد الله (١٩٩٤) السياسة الخارجية، مالطا: منشورات Elge.

٦١-مصطفى، إبراهيم وأخرون(١٩٨٩) المعجم الوسيط، تركيا: دار الدعوة.

٦٢-منصور، بلقيس، (٢٠٠٤)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي.

٦٣-المنوفي، كمال (١٩٨٨) السياسية العامة وأداء النظام السياسي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٦٤-ميتكيس، هدى(١٩٩٣) توازونات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع إلى السلطة في إطار تعددي،المستقبل العربي، العدد ١٧٢.

٦٥-ميرل، مارسيل (١٩٨٦) سوسيولوجيا العلاقات الدولية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ترجمة حسن نافعة.

٦٦-ناجي، عبد النور(٢٠٠٦) النظام السياسي الجزائري من الأحاديث إلى التعددية السياسية، قالمة: مديرية النشر الجامعة قالمة.

٦٧-نعنعي، عبدالمجيد (١٩٨٣) أروبا في بعض الأزمة الحديثة و المعاصرة (١٤٤٨-١٤٥٨)، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

٦٨-النعيمي، أحمد نوري (٢٠٠١) السياسية الخارجية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاشم ربيع، عمره(٢٠٠١) **الأحزاب والسياسية الخارجية**، مجالات الديمقراطية، العدد ٤.

٦٩- هنال، محمد، (١٩٩٨) النظام السياسي الجزائري، قضية استمرار؟ في كتاب وعي المجتمع بذاته في المغربي العربي، المغرب: دار تويقال للنشر.

٧٠- هوريو، أندريه(١٩٩٨) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جد، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع.

٧١-ودودة، عبد الرحمن (١٩٨٢) تخطيط السياسية الخارجية نظرية وتحليلية، السياسية الدولية العدد ٦٩.

٧٢-وليد خليفة، محمد العربي (٢٠٠٧) "اشعاع الثورة الجزائرية وابعادها الجيوسياسية" الدبلوماسية الجزائرية من ١٢٨٣. ١٩٦٢ الجزائر: وزارة المجاهدين.

- **الوثائق:**

١- انظر المادة (٧٧)، (٧٨) من الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ وهو الدستور الأخير المعد والمعمول به.

٢- اوصديقي، فوزي،(٢٠٠٢) الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائر، ديوان المطبوعات.

٣- الدساتير الجزائرية التي تم السير بموجبها من عام الاستقلال لغاية اليوم هي: دستور الجزائر لعام ١٩٦٣.

٤- دستور الجزائر لعام ١٩٧٦،

٥- دستور الجزائر لعام ١٩٨٩

٦- دستور الجزائر لعام ١٩٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ المادة (٧٩)، الفقرة (١).

٨- الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦، المادة (٧٧)، الفقرة (٥).

- **الجرائد**

١- صحيفة الشروق (الجزائرية)، دائرة العلاقات الفلسطينية والأحزاب الجزائرية، الصادرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني، ٢٠١٤.

٢- صحيفة الشروق الجزائرية،(٢٠١٤) العلاقات الفلسطينية والصادرة في ١٥ كانون الثاني.

٣- المرجع السابق.

٤- صحيفة الشروق الجزائرية،(٢٠١٤) المشاركة الجزائر في احتفالات ٢٣ يوليو الفرنسية والصادرة في ٥ يوليو.

٥- جريدة النبأ، العدد ٠١، ٣٧٦ ، (٢٥) مارس ٢٠٠٤. وهي جريدة تابعة لحركة مجتمع السلم.

٦- جريدة النبأ، العدد ٣٧٦،١ ، (٢٧)مارس ٢٠٠٤. وهي جريدة تابعة لحركة مجتمع السلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الأجنبية:

١. Addi(Lahouari)(١٩٩٩) ،**L'Algeie et la democratie، powvoir et cuse duet politique en Algerie Contemporaine**.paris:ladeaulbente.

٢. Agelon, Charles Robert,(١٩٦٤) Histione de l'algirie contempolaine. France: presse universities de France.

٣. Akoun Amdne et autrg,(١٩٩٩) le Robert dictiounaie de sociologie,paris edition du seuil.

٤. Baubouen(Jean), ()I١٩٩٢ntrodution-a la science politique,٣ eme edition, palis: Dallas.

٥. Benoun(mahbout), (١٩٩٠)el kens(Ali), le Hasad et Histoie entretienaoec Belaid Abdesslam. Omi, Algen ENAG editions.

٦. Biuce Rassett, Harbey stary,(١٩٨٩) world politics: the menu beer choice. W. H. Freenan and company, New York.

٧. Borella in francois, k onoghli Ammal,(١٩٨٨) jnstitutior politique et devaloppement an Algerie) paris: edition (Larmatkan.

٨. Bralimi(Molamed)(١٩٩٥)lepowoier Algerie et sy beemg d'expression imsitutianmelle. Algen: opu.

٩. Charlot/jean,(١٩٧١) Les partiy politiques, ٢eme edition, pais:Almond alin.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠.collot(doude)ed Hewy, (٢٠٠١)geam Robert ١, le moment mational al genen testes ١٩١٢- ١٩٥٤. Alger: office des publications universities. SD.

١١.Gamou(Michel),(١٩٨٣) pouvois et institution an maghseb- Alegen: opll.

١٢.Harli(Mohamed),(١٩٩٣) Le. F.L.N.:mige ou realite, Alger: Emal Maqd.

١٣.Kaddache (mahboud),(١٩٥٩) l'a lgeie des a lgeien de la prehistane a ١٩٥٩, Algeria: edif ٢٠٠٠.

١٤.Kurt, J.(١٩٩٩) How foreign policy is made, New yourk.

١٥.Lippmaan, walten,(١٩٩٣) united states forign policy, Boston.

١٦.Malia Rogine soases DELMA,(٢٠٠٣) Foleign Policy and Democacy: Aprilimimary A Malyses of.. Brajilian case. In sito internet: Lima.hm.

١٧.Mameri Khalba,(١٩٨٦) peleinage ausc souncede la politiqueceteriene de l'algerie Reval alg erience des internationals ou.

١٨.Obbele, (Michel), (١٩٨٧) les partis politiques, Paris: Presses university de France.

١٩.Rouddjia (Ahmed), (١٩٩٤)ander et decadence de l'etat Algerian.Paris: edition Khanthale.

٢٠.Stola(senjanin),(١٩٩٥) Daoud zakya, FERHATABBAS une Autne,Algerie. Paris:edition dewel.

٢١.Teguia(Amine),(١٩٨٨) L'Algerie en guerre. Algen:pll.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواقع الإنترنت:

١٠٥. العويدي، نور الدين، الرئاسة والعسكر بالجزائر، تعاون وصراع وتعايش، مأخوذ من موقع أنترنت.

١٠٦. http://www.islamonline.net/iolanalic/dowalia/qpalitcact٢٠٠٠/qpolitic on.asp.

١٠٧. Internationlcisiscoup,lacencrdecieleimeintiatuedepaixmanquee.Ininter net:http://www.algeiawatch.dpdffn/icgnapport.pdf.

١٠٨. التقرير الستراتيجي الامريكي ١٩٩٠،١٩٨٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦ اصدار معهد الدراسات الستراتيجية بيروت، ٢٠٠٧.

١٠٩. http://www.tomohna.com/vb/printthread.php?t=١١٧٧١&pp=١٠&p age=١

١١٠. L'ahouari ADDI : Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

١١١. بومدين بوزيد، قراءة في التجربة الديمقراطية المتعثرة بالجزائر. مأخوذ من موقع انترنيت: http :// aldemokrati.com/ index. php? eption= content & task= view & ١٩٣ & itemid=٠.

١١٢. عرفة محمد جمال، انتخابات الجزائر. العسكريون في الحكم في إشعار آخر مأخوذ من موقع أنترنت .

١١٣. http://www.islamoline.net/aralic/politics/٢٠٠٢/٠٦/orticeon.shtml.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١٤. هلال علي الدين ونيفين مسعد النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير .www.katelanalia.com

١١٥. ارقاح أحمد، قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية مأخوذة من موقع انترنت .http://www.ajazirerr.com.aja٢aimeus/٢٣٧٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE ROLE OF THE POLITICAL PARTIES IN DRAWING THE ALGERIAN FOREIGN POLICY FROM ٢٠٠٠-٢٠١٤

Prepared by the student: Hana chatri

Supervised by Prof.Mohammad Awad Al-Hazaymeh

ABSTRACT

The study aims to indicate the role of the political parties in drawing the Algerian foreign policy from ٢٠٠٢-٢٠١٤. The study's problem revolves around the main question "i.e" what is the extent of the political parties contribution in drawing Algeria's foreign policy?. The study's main hypothesis was that the role entrusted to the political parties in making Algeria's foreign decision is very limited, it is even near to nothing. In order to achieve the study's aims, verify its problem and check the hypothesis Validity, we have used the descriptive analytical method and historical method.

The study has proved the validity of the hypothesis and to respond to its problem. From the study, we have reached several conclusions, the most important of which are as follows:

The role of the political parties in making Algeria's foreign decision is very limited, it is even near to nothing. The political parties have lost their role in making the foreign decision because they are weak, there are no shared goals for cooperation between them, especially the parties outside the framework of the ruling party and the coalition which supports the ruling party. The political parties in Algeria do not constitute a lobby group against the decision maker, because the Algerian constitution has given wide powers to the president of the Republic who has the majority in the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

parliamentary seats.

These conclusions have lead us to reach several recommendations, the most important of which are as follows:

- The necessity to rebuild the Algerian party system in such a manner as the parties should reach a common base to constitute a unit so as to be powerful, in such a manner as the decision maker can not neglect.
- The political parties should gradually approach the decision maker in order to pass the decisions which they want to issue.
- They should also participate in the election, at least in order to monitor what happens in the parliament.

Reference words: Political parties, foreign policy.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com